

PROVISIONAL

S/PV.2787
28 January 1988

ARABIC

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والثمانين بعد الالفين والسبعمئة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الخميس ، ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، الساعة ١٥/٠٠

(المملكة المتحدة لبريطانيا
العظمى وأيرلندا الشمالية)

الرئيس : السير كريستين تيكيل

السيد بيلونوغوف
السيد ديلبيتش
الكونت يورك فون فارتنبورغ
السيد بوتشي
السيد نوغويرا - باتيستا
السيد جودي
السيد زوزي
السيد ساري
السيد ليوي لي
السيد بلان
السيد جوسي
السيدة بيرن
السيد كيكوتشي
السيد بيتش

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

الأرجنتين

المانيا (جمهورية - الاتحادية)

إيطاليا

البرازيل

الجزائر

زامبيا

السنگال

الصين

فرنسا

نيبال

الولايات المتحدة الأمريكية

اليابان

يوغوسلافيا

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص
الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وسيطبع النص النهائي للمحضر
ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات . وينبغي
إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق
الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات : Chief of the Official Records Editing Section,
Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥اقرار جدول الاعمالأقرّ جدول الاعمال .الحالة في الاراضي العربية المحتلةالتقرير المقدم من الامين العام الى مجلس الامن وفقا للقرار ٦٠٥ (١٩٨٧)

(S/19443)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسة السابقة ، أدعو ممثل منظمة التحرير الفلسطينية لشغل مقعد على طاولة المجلس ، وأدعو ممثلي الاردن وتشيكوسلوفاكيا والجمهورية العربية السورية والكويت ومصر والمغرب الى شغل المقاعد الخمسة لهم الى جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد ترزي (منظمة التحرير الفلسطينية) المقعد المخصص له على طاولة المجلس ؛ وشغل السيد صلاح (الاردن) والسيد زابوتوكي (تشيكوسلوفاكيا) والسيد المصري (الجمهورية العربية السورية) ، والسيد أبو الحسن (الكويت) والسيد بدوي (مصر) والسيد سلاوي (المغرب) المقاعد الخمسة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس أنني تلقيت رسائل من ممثلي اسرائيل والجمهورية العربية الليبية والسودان وقطر وماليزيا يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . وجريا على الممارسة المتبعة اعتزم ، بموافقة المجلس ، دعوة أولئك الممثلين الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وذلك وفقا للاحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد نتانياهو (اسرائيل) والسيد التريكي (الجمهورية العربية الليبية) والسيد آدم (السودان) والسيد الكواري (قطر) والسيد يوسف (ماليزيا) المقاعد الخمسة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يستأنف مجلس الامن الآن نظره في البند المدرج على جدول اعماله . واود ان اوجه انتباه اعضاء المجلس الى الوثيقة S/19459 ، التي تتضمن نم رسالة مؤرخة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ وموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة .

المتكلم الاول هو ممثل زامبيا .

السيد زوزي (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): من الواجب علي ان اهنئكم ، سيدي الرئيس ، نيابة عن وفد زامبيا على توليكم المنصب السامي ، منصب رئاسة مجلس الامن خلال شهر كانون الثاني/يناير . واننا نعرب عن اعجابنا بالطريقة التي تديرون بها اعمال المجلس خلال هذا الشهر الحافل بالاعمال . ان مهارتكم الدبلوماسية اثبتت انها تتناسب مع المهمة الحالية .

واسمحوا لي ايضا ان اعرب عن خالص امتنان وفد بلادي لسلفكم السفير بيلونوغوف ، ممثل الاتحاد السوفياتي ، على القيادة النشيطة والقديرة التي ابداهها خلال توليه رئاسة مجلس الامن . ويستحق تفانيه في السعي الى السلم في العالم اليوم ومجاملته التي لا تكل التنويه الخاص .

من نافلة القول ان الاحداث المفجعة التي وقعت في الاراضي المحتلة قد تسببت مرة اخرى في وضع مجلس الامن في فترة امتحان . ويتعين على المجلس ان يثبت انه اداة فعالة لتعزيز العمل المتعدد الاطراف في معالجة الاوضاع التي تهدد السلم والامن الدوليين . ولا نزال نأمل في ان الشواغل التي افصح عنها بشكل واضح زعماء ومواطنون عاديون في انحاء العالم ستقنع مجلس الامن بقوة في هذه المرحلة الحرجة بان يكون حازما وان يرقى الى مستوى التوقعات باعتماد تدابير لاحلال السلم في الشرق الاوسط .

وفي اسهامي المتواضع في عمل المجلس خلال مناقشته في الشهر الماضي للحالة في الاراضي العربية المحتلة قلت عندئذ:

"إن الاضطراب الحالي في الاراضي المحتلة لايمكن النظر اليه على حدة . فهو نتيجة لشعور عميق الجذور بالاحباط واليأس . وهو تعبير عن الاستياء الناتج عن عدم التاكيد من عملية اعمال حقوق الشعب الفلسطيني . فرفض اسرائيل المتعننت الامتثال لقرارات ومقررات مجلس الامن بشأن قضية فلسطين ، ولاسيما

القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) ، لم يترك أمام الشعب الفلسطيني المظهد والمشرّد بيلا سوى اللجوء الى الاحتجاجات والاساليب الاخرى لتحرير نفسه ."(S/PV.2775 ، المفتحان ٢٢ و ٢٣-٢٥)

وفي كلمات الامين العام ، السيد بيريز دي كوييار ، الواردة في تقريره المقدم الى هذا المجلس بموجب القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) ، فانه يخلص محقا ، في جملة امور ، الى كون

"عدم الاستقرار الذي شهدته الاسابيع الستة الماضية تعبيرا عن شعور سكان الاراضي المحتلة باليأس وفقدان الامل ، وأكثر من نصفهم لم يعرفوا غير احتلال ينكر عليهم ما يعتبرونه حقوقهم المشروعة ."(S/19443 ، الفقرة ٥٢)

ولا يمكن لأي شيء في العالم ان يغير حقيقة الاحداث الحالية التي تشهدها الاراضي المحتلة . والواقع اننا نشكر الامين العام على هذه الملاحظة الدقيقة . ونشكره ايضا على تقريره الشامل والمفصل عن الحالة في الاراضي المحتلة وعلى التوصيات التي قدمها من اجل تحقيق سلم دائم في منطقة الشرق الاوسط برمتها . ونرى ان استمرار حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال الوطني هو السبب الاساسي لاستمرار الاضطرابات في الاراضي المحتلة .

اننا نفهم ان اسرائيل تبرر حقها في اصدار أمر طرد الفلسطينيين بتطبيق قوانين بريطانية اعتبرها الاسرائيليون انفسهم غير قانونية عندما كانت بريطانيا تحكم فلسطين قبل عام ١٩٤٨ . والأمر العسكري ٢٢٤ يؤيد قوانين الانتداب البريطاني (الطارئة) لعام ١٩٤٥ . وتسمح هذه القوانين بهدم منازل المخلين بالامن ، واعتقالهم الى اجل غير محدود دون محاكمة . وتعطي المادة ١٢ من هذه القوانين الحكم العسكري الحق في ابعاد الافراد لغرض الحفاظ على الامن العام أو قمع الاضطرابات . ومن باب السخرية ان هذا القانون استخدم في إرسال رئيس الوزراء الحالي شامير الى معسكر اعتقال في شرق افريقيا في عام ١٩٤٧ بسبب نشاطه المناوئ لبريطانيا . ولكن لا بد ان يكون من الواضح لكل من لهم صلة بهذه المسألة ان اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ تحرّم الابعاد .

اننا نعتقد ان الطبيعة المفاجئة والتلقائية للاضطرابات تعد دليلا على انها لم تكن بتحريض منظمة التحرير الفلسطينية . ولو كان هناك اضطراب مبيت لاستطاعت المخابرات ان تدري به في الوقت المناسب . فلا توجد سكاكين ولا بنادق في هذه الاضطرابات - لا توجد إلا الحجارة . ولم يحاول المشاغبون اخفاء هويتهم . ان هؤلاء المشاغبيين ليسوا ما يسمون بالارهابيين المدربين من جانب منظمة التحرير الفلسطينية . واسمحوا لي ان اقول مرة اخرى ان من صالح اسرائيل على المدى الطويل التوصل الى حل عادل وشامل ودائم لهذه المشكلة المعقدة من خلال تنفيذ قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وان الترتيبات المؤقتة لن تنفع ببساطة وهي ليست بديلا من تسوية تفاوضية للقضية الفلسطينية لانها تولد مشاعر الريبة والكراهية وتعمقها . وفي رأينا المدروس انه ينبغي عقد مؤتمر السلام الدولي المقترح المعني بالشرق الاوسط في خلال فترة قريبة تحت رعاية الامم المتحدة بحيث يمكن التوصل الى تسوية سياسية لبلوغ السلم والاستقرار في الشرق الاوسط . ولا يمكن ان يحل السلام في الشرق الاوسط ما لم يتم تناول حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال تناولا عادلا ، لانه لا يمكن انكار ان قضية فلسطين لب مشكلة الشرق الاوسط .

ان ميثاق الامم المتحدة يؤيد المبدأ الاساسي للتعايش السلمي فيما بين الامم . ونحن في زامبيا نعتز بهذا المبدأ ونقدمه . واننا نرى انه ينبغي لجميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، التي تعهدت بحكم انضمامها الى مجتمع الامم هذا ان تفي بحسن نية بالالتزامات المفروضة عليها بموجب الميثاق ، ان تلتزم التزاما صارما باحكامه المتعلقة بحسن الجوار واحترام قدسية الحدود الدولية . وفي عام ١٩٤٨ ، قسمت الامم المتحدة بموجب القرار ١٨١ (د - ٢) أرض فلسطين للسماح بإنشاء دولة يهودية ودولة فلسطينية . وقد رسمت الحدود بشكل واضح ولا تزال هذه الحدود لغاية الان معترفا بها دوليا . ولا يمكن ان يؤدي الاغتصاب الاسرائيلي للأراضي العربية واقامة المستوطنات على هذه الأراضي الى تغيير خطة التقسيم . ولا بد ان يحترم الجميع حرمة الحدود ، كما رسمتها حينئذ الامم المتحدة .

إن مجلس الأمن يجتمع للنظر في الاضطرابات الحالية في الأراضي المحتلة . وفي حين أنه من الأهمية أن يقوم هذا المجلس المكلف بالمسؤولية الأولية عن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ، أن يعلن بلا لبس موقفه بشأن الوضع السائد الآن في الأراضي المحتلة ، فما هو أكثر أهمية أن يحلّ بعناية السبب الجذري لهذه الاضطرابات ، وأن يعترف به ، وأن تتخذ إجراءات علاجية هامة من أجل إحلال السلم في المنطقة بأكملها .

إن الوضع في الشرق الأوسط يتدهور كل يوم بسبب ممارسات إسرائيل اللاإنسانية في الأراضي المحتلة ، وموقفها السلبي إزاء مبادرات الأمم المتحدة لإحلال السلام . وهو وضع يتطلب التفكير فيه بكل جدية ، ويتطلب قيادة حسنة من جانب زعماء دوليين ، ويتطلب روح التوافق والتراضي ومن أجل هذه الغاية ، فإننا ندعو إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال ، أن تتطلع إلى المستقبل بتعهد جدي ، تعهد بانتهاء احتلالها لكل الأراضي العربية ، وتفكيك مستوطناتها في تلك الأراضي المحتلة ، والتقيّد بقرارات الأمم المتحدة ومقرراتها بشأن قضية فلسطين . ولن تعيش إسرائيل في سلام ضمن حدود معترف بها دوليا جنبا إلى جنب مع جيرانها العرب إلا عندئذ .

لنتعهد ببذل قصاري جهدنا من أجل تحقيق السلام والاستقرار في تلك المنطقة المضطربة . لقد عانى الشعب الفلسطيني طويلا ، وهو أيضا يحتاج للسلم والحرية والاستقلال من أجل العيش في كرامة بوصفه شعبا ، وينبغي ألا نخيب أمله .

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل زامبيا على

الكلمات الرقيقة الموجهة إليّ .

السيد بيلونوغوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : إن أحداث الماضي التي جرت مؤخرا قد جعلت مجلس الأمن أن يركز مرة ثانية على الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط . وهي حالة لم تقتصر آثارها على الحالة في المنطقة نفسها ، ولكنها تمثل واحدة من أخطر العقبات في سبيل بناء عالم آمن . إن التطورات الحالية في الشرق الأوسط ، كما هو معلوم جيدا ، نتيجة للسلوك العنيف الاستبدادي للسلطات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة .

(السيد بيلونوغوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

إن تقرير الأمين العام الذي قمه وفقا لقرار مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) يؤكد هذه الحقيقة تأكيذا كاملا ، ويؤكد أيضا أن مظاهرات الفلسطينيين الشاملة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل قد اتخذت بعد الانتفاضة الشعبية . ويقدم لنا تقرير الأمين العام مادة للتفكير . فهو يبسط باقناع المأساة الكاملة لحالة الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة ، كما يعطينا سردا واقعيا لقصص الضحايا الذين سقطوا من بين السكان المدنيين ، مستشهدا بوقائع الاعتقالات الجماعية ، وإبعاد الأفراد وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الأساسية ، ويتوصل التقرير الى نتيجة وهي أن هناك إعاقة لسير الحياة العادية في غزة ، ويشير الى أن "... السياسة الإسرائيلية تعتمد عرقلة التنمية الاقتصادية للأراضي المحتلة" . (S/19443 ، الفقرة ٤٩) ، "وإبقائها ... مصدر يد عاملة رخيصة لإسرائيل" . (S/19443 ، الفقرة ١٥ (د)) .

وتدلل آخر التقارير المقدمة عن الأراضي المحتلة على نمو الإرهاب ، وعلى الضرب الجماعي للفلسطينيين من قبل الجنود الإسرائيليين ، وموجة جديدة من الاعتقالات والمذابح . وقد استنفرت إسرائيل قوات مسلحة من الجيش والشرطة ضد المتظاهرين العزل ، بالإضافة الى الدبابات وناقلات الجنوب المصفحة ، وارتكبوا المذابح في مخيمات اللاجئين .

وفي هذا الصدد ، أود أن أشير الى صحيفة "نيويورك تايمز" في ٢٤ كانون الثاني/يناير التي نشرت بيانا للسيد رابين وزير الدفاع الإسرائيلي الذي قال بصراحة "إن الأولوية لاستخدام القوة ، والشدة والضرب" . ولا يحتاج هذا إلى تعقيب . إن ما قاله السيد رابين يؤكد اعتماد إسرائيل الآن وعلى مدى عشرين عاما من الاحتلال على سياسة "القبضة الحديدية" وهي سياسة الوحشية والعنف آملّة أنها تستطيع بهذه الطريقة أن تحطم مقاومة الفلسطينيين . إن قصر بُعد هذه السياسة واضح . وقد دلت الأحداث الأخيرة في الضفة الغربية وغزة مرة ثانية وباقناع كبير على اعتماد إسرائيل على القوة . وبإمكاننا جميعا أن نرى أن السكان الفلسطينيين في تلك الأراضي يدافعون بطريقة تتسم بالتضحية بالنفس عن حقوقهم المشروعة ، ويحتجون بفضب على الاحتلال ، وإن

القمع لم يكسر ارادتهم . ويود الاتحاد السوفياتية أن يعرب عن تضامنه مع الكفاح
الباسل للفلسطينيين .

وفي تقرير الأمين العام الذي هو قيد نظر المجلس نجد عددا من التوصيات
العملية للتخفيف من مصير الفلسطينيين في الأراضي المحتلة من قبل إسرائيل . ويشدد
التقرير بوجه خاص على الحاجة أن يدعو المجلس أطراف اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة
بحماية السكان المدنيين وقت الحرب للسعي لاقناع حكومة إسرائيل بتغيير موقفها فيما
يتعلق بانطباق الاتفاقية على الضفة الغربية وغزة اللتين تحتلها . ويشدد التقرير
على الرغبة في توسيع امكانيات وكالة الأمم المتحدة لأغاثة وتشغيل اللاجئين
الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) واللجنة الدولية للصليب الأحمر . ويشير
التقرير إلى إمكان إرسال مراقبين عسكريين إلى الأراضي المحتلة ، وغير ذلك .
كما يشير التقرير إلى إمكان استخدام إجراءات مثل إرسال قوات الأمم
المتحدة ، وإنشاء نظام وصاية لإدارة تابعة للأمم المتحدة ، واستخدام الإجراءات
المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق إذا لزم الأمر - ويشير إلى أنه يجب عدم
تجاهل هذه الخطوات ، لأنها يمكن أن تثبت قيمتها الكامنة .

(السيد بيلونوغوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

وفي الوقت ذاته يخلص الأمين العام إلى نتيجة واضحة لا لبس فيها هي :
"أن هذه الإجراءات التي يراد بها تعزيز سلامة وحماية الشعب
الفلسطيني في الأراضي المحتلة على قدر إلحاح الحاجة إليها لن تنجح في إزالة
أسباب الأحداث الفاجعة التي دعت إلى إصدار قرار مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) ،
ولا في إعادة السلم إلى المنطقة" . (S/19443 ، الفقرة ٥٢)
ويشير التقرير إلى أن مشكلة الأراضي المحتلة لا يمكن حلها إلا عن طريق تسوية سياسية
تراعي تماما الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما فيها حقه في تقرير المصير .
ويشدد الأمين العام على أنه :

"ينبغي التفاوض بشأن تلك التسوية بواسطة مؤتمر دولي برعاية الأمم
المتحدة ، تشترك فيه جميع الأطراف المعنية" . (الفقرة ٥٢)
ومما يكتسب مغزى خاصا في سياق تطورات صراع الشرق الأوسط أن ثمة اعترافا
واسع النطاق بأن مثل هذا المؤتمر هو السبيل الوحيد السليم المفضي إلى تسوية عادلة
في الشرق الأوسط . كما أن الاقتراح بعقد مؤتمر دولي حظي بأكبر قدر من التأييد في
الأمم المتحدة أيضا ، وهذا يعكس اقترناع الغالبية المطلقة من أعضاء المجتمع الدولي
بأن ذلك المحفل الدولي هو وحده القادر على أن يقدم لشعوب الشرق الأوسط السلم الذي
انتظرتة طويلا ، وأن يضمن حقها في السيادة الوطنية والأمن والتنمية .

ولكن إذا كنا نريد بلوغ ذلك الهدف يتعين علينا أولا أن نتخلص عن الفكرة
الشائعة القائلة بأن تأييد حق طرف في الوجود المستقل والأمن يعني بالضرورة إنكار
حق الطرف الآخر في الاستقلال والأمن . ولا بد أن ننهب المفهوم الذي درجنا عليه وهو أن
ينظر كل منا للآخر نظرة عداة وحقد وتعصب . إن الرفيق ميخائيل س. غورباتشوف الأمين
العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي بالاتحاد السوفياتي ، بعد أن قام بدراسة
الحالة في المنطقة ، ذكر ما يلي في كتابه "بيرسترويكا : فكر جديد لبلدنا
وللعالم" :

(السيد بيلونوغوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

"بالنظر إلى الحالة الراهنة ، نعتقد أنه من العسير تحقيق توازن بين مصالح أطراف الصراع . ولكن من الضروري أن نبثق عن قاسم مشترك بين مصالح العرب وإسرائيل وجيران إسرائيل ودول أخرى . وهذا على وجه التحديد هو هدف مبادرتنا القائمة منذ وقت طويل ، التي دعت إلى عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط" .

ونحن الآن بصدد مهمة إيجاد الإجراء العاجل الواجب اتخاذه للقضاء على الخطر الكامن في الشرق الاوسط بالوسائل السياسية : بالجهود الجماعية . وقد طرأت تطورات وعمليات واعدة على الشؤون الدولية خلقت مناخا مؤاتيا للقيام بذلك . وقد أعرب المجتمع الدولي على نحو جلي عن حرصه غير المشروط على ضمان تغيير جذري في الشرق الاوسط بعقد مؤتمر سلم دولي تحقيقا لهذا الغرض ، وهو ما أومت به الجمعية العامة . ذلك على وجه التحديد هو المرمى الاساسي لمبادرة الاتحاد السوفياتي الاخيرة المنصوص عليها في الرسالة المؤرخة في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، والموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الرفيق إ. شغاردنادزي (S/19442) . في هذه الرسالة يؤكد وزير الخارجية السوفياتي اقتناعه الراسخ بأن الأمم المتحدة تملك كل السلطة والإمكانات اللازمة لإحياء عملية التسوية المتعلقة بالشرق الاوسط . ونحن نعتقد أن مجلس الأمن ، بوصفه الهيئة الرئيسية المسؤولة في الأمم المتحدة عن صيانة السلم العالمي ، ينبغي أن يشترك على الفور في مهمة وضع آلية المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط والشروع في العمل بها بقصد التوصل ، على أساس الجهود المتعددة الأطراف ، إلى توازن معقول لمصالح جميع الأطراف المعنية ، وكفالة تحقيق سلم وأمن دائمين في المنطقة .

وبالإضافة إلى ذلك يقترح الاتحاد السوفياتي أن يشرع أعضاء مجلس الأمن في إجراء مشاورات للنظر في المسائل ذات الصلة . وإننا نعتقد أنه يمكن للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن القيام بالمبادرة في هذا الشأن . ونحن من جانبنا على

استعداد للنظر جديا في أية أفكار بنّاءة أيّا كان مصدرها . ونعتقد أيضا أن المشاورات في مجلس الأمن تعطي زخما إضافيا للجهود الرامية إلى إيجاد مخرج من الطريق المسدود الذي وصلت إليه مشكلة الشرق الأوسط . ويمكن النظر في الاستنتاجات والتوصيات التي يتسنى التوصل إليها في تلك المشاورات في جلسة رسمية لمجلس الأمن . وبالنظر إلى ما تتسم به هذه المسألة من أهمية بالغة بالنسبة لصيانة الأمن الدولي نقترح أن تعقد تلك الجلسة على مستوى وزراء الخارجية .

ويجب أن يخول المؤتمر المعني بالشرق الأوسط سلطات كاملة ، وأن يكون آلية حيوية مرنة قادرة على صياغة حلول مقبولة للجميع ، وتدابير تتصل بمجموعة المشاكل التي ينطوي عليها النزاع العربي الإسرائيلي . ومن الأهمية بمكان أن يتجنب تشكيل هذا المؤتمر المساس بحقوق ومصالح أي طرف من الأطراف ، وأن يكون من شأنه مراعاة مبدأ الاحترام غير المشروط لسيادة كل دولة واستقلالها ، وحق كل شعب في تقرير المصير وفي اختيار مسار ذاتي للتنمية .

(السيد بيلونوغوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

لقد أيد انعقاد المؤتمر بالإجماع المشاركون في مؤتمر عمان لرؤساء دول
وحكومات البلدان العربية . ووحدتهم في هذا الصدد تشكل أساساً فعلياً لتحقيق فكرة
عقد المؤتمر المعني بالشرق الأوسط . كما أن رؤساء دول وحكومات البلدان الإسلامية
أعربوا في مؤتمراتهم الذي عقدوه في الكويت عن نفس التأييد .

يجب التأكيد تأكيداً خاصاً على مسألة التمثيل الفلسطيني . ونظراً لأن قضية
فلسطين هي المشكلة الجوهرية في نزاع الشرق الأوسط ، فإن اشتراك منظمة التحرير
الفلسطينية على قدم المساواة في أعمال المؤتمر يجب أن يُكفل . إن منظمة التحرير
الفلسطينية تحظى بسلطة التمثيل بين الفلسطينيين التي تضمن قبول الاتفاقات التي
يتوصل إليها لشعب فلسطين العربي بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية . إن الخبرة
السابقة والحالة الراهنة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل توضحان بجلء على حد سواء
أن أي قرار يتخذ دون مراعاة رأي منظمة التحرير الفلسطينية - أي بعبارة أخرى دون
مراعاة رأي الفلسطينيين أنفسهم الذين تمثلهم منظمة التحرير الفلسطينية - سيكون
مآله الفشل .

ويجب على مجلس الأمن أن يلجأ الآن إلى اعتماد تدابير عاجلة لحماية الشعب
الفلسطيني ، وعليه أن يركز اهتمامه على تحقيق تسوية شاملة لنزاع الشرق الأوسط .
ومن الأهمية وجوب بدء عملية التفاوض حتى يبدأ الآن ودون تأخير تضديد جراح الشرق
الأوسط بشكل جماعي .

في الوقت نفسه - بطبيعة الحال - لا يود الاتحاد السوفياتي أن يضر شكل
التسوية وغرض العملية ذاتها بالمصالح الطبيعية لأي بلد . إننا لا نحمل عداً مفترضاً
لإسرائيل . نحن نعتز بسيادة تلك الدولة . ونحن نعتز بحقوقها في الوجود ، وبحقوقها في
الأمن . إلا أننا ضد السياسة التي تتبعها إسرائيل والتي ألحقت تلك المعاناة بشعوب
منطقة الشرق الأوسط . ونحن نأسف لأن تل أبيب لاتزال تحاول إخفاء رفضها لفكرة المؤتمر
الدولي باستخدام جميع أنواع الحجج الزائفة . إن اعتماد الدوائر الحاكمة في
إسرائيل على المواجهة وعلى فرض إرادتها - وهذا الاعتماد هو جوهر سياستها -
وممارستها تجاه الشعب الفلسطيني - تصرف غير إنساني وقصير النظر .

إننا ننتهز هذه الفرصة لنطلب إلى حكومة إسرائيل مرة أخرى أن تشارك في الإجماع الدولي الواسع النطاق على تأييد المؤتمر الدولي ، وأن تشارك أيضا في الجهود الدولية المخلصة لإيجاد سلام مستقر وعادل في الشرق الأوسط ، سلام يكون في صالح جميع الدول في الشرق الأوسط . ونحن على اقتناع تام بأن هذا سيكون أيضا في صالح شعب إسرائيل نفسه .

ونحن نشارك في النتيجة التي انتهى إليها الأمين العام وهي أن :
"المطلوب بذل جهد عاجل من جانب المجتمع الدولي ، وفي طبيعته مجلس

الامن ، لتعزيز القيام بعملية تفاوض فعالة" . (S/19443 ، الفقرة ٢٠)
إن على الدول واجبا مترتبا على قرارات اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين بضمان الانعقاد العاجل لمؤتمر دولي للسلام مطلق المصاحبة . وقد حان الوقت للعمل . وإن الأحداث الواقعة في الأراضي المحتلة دليل آخر على أن التأخير يكلف أرواحا بشرية ويزيد المعاناة ويزيد سوء الحالة في الشرق الأوسط . إن التأخير لا يؤدي إلا إلى زيادة التوترات هناك التي تترتب عليها أثار خطيرة للغاية . وقد حان الوقت لتوجيه التطورات في الشرق الأوسط إلى طريق التسوية السلمية ولجعل المؤتمر الدولي حقيقة واقعة في زمننا هذا . ونحن مقتنعون - شأننا في الواقع شأن المجتمع الدولي بأسره - بأنه لا بديل أمامنا لذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل

الكويت الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد أبو الحسن (الكويت) : السيد الرئيس ، يسرني أن أخاطبكم

للمرة الثانية في هذا الشهر وأنتم تديرون مداولات هذا المجلس وهو يناقش موضوع الحالة الراهنة في الأراضي العربية المحتلة . ورغم تشعب المواضيع وأثرها على السلام والامن العالميين ، فإن خبرتكم الواسعة وحكمتكم ستجعلان أعمال هذا المجلس ناجحة وموفقة ولقد برهنتم على ذلك بوضوح .

كذلك أود أن أتوجه بواجر الشكر والتقدير إلى الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الذي يتعلق بهذا الشأن ، والذي يتسم بالتفصيل والامتقضاء ، والذي يعتبر من أهم الوثائق التي عرضت على المجلس ، لما يقدمه من حقائق ساطعة في عرض موضوعي لكل أبعاد الحالة الراهنة في الأراضي العربية المحتلة . كما أشكر السيد مارك غولدنغ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة للجهد الكبير الذي بذله ، وللعناء والمشقة اللذين تكبدهما في زيارته للأراضي الفلسطينية المحتلة من أجل توفير هذا التقرير الخافي ، ونأمل أن تأتي حصيلة مداولات مجلس الأمن مطابقة لروح ونص توصيات التقرير .

اليوم تدخل انتفاضة الشعب الفلسطيني يومها التاسع والاربعين وهي مازالت تتصاعد وتعمّ كافة المدن والقرى الفلسطينية بما فيها تلك التي احتلت منذ عام ١٩٤٨ . وتأتي هذه الانتفاضة العفوية والتلقائية كنتاج لإحساس الشعب الفلسطيني وضيقه بالظلم ، والطغيان المتزايد الأمر الذي ولّد لديه شعورا بالاحباط وفقدان الثقة إلّا بالله سبحانه وتعالى وبنفسه . وتعبيرا عن مشاعر الدول الاسلامية ومشاعر الكويت ، أميراً وحكومة وشعباً ، قال سمو أمير الكويت رئيس المؤتمر الاسلامي "إن هذه الانتفاضة جاءت نتيجة للقهر والاذلال الذي لقيه ويلقاه اخواننا في الاراضي المحتلة من قبيل السلطات الاسرائيلية من اجراءات تعسفية ومصادرة كافة الحقوق الانسانية واستخدام جميع وسائل الظلم والاستبداد . كل ذلك ولّد في النفوس ثورة عارمة انفجرت في وجه الظلم والقهر مدفوعة بالشعور الوطني لا من زعامات أو جهات معينة ، بل هي صادرة عن مشاعر اليأس ومعبرة تعبيرا واضحا عن التميم والتضحية مهما كان الثمن ، ومستخدمه كل الوسائل الممكنة لإظهار الرفض القاطع للاحتلال التعسفي بكل مظاهره والتطلع إلى استعادة الحرية والعزة والكرامة" .

هذه الانتفاضة تعلن مرحلة جديدة من الكفاح لانها تؤكد رفض كل الفلسطينيين على اختلاف أعمارهم ومشاربهم لهذا الاحتلال البغيض الجاثم على صدورهم طيلة العشرين عاما الماضية ، بالإضافة إلى تأكيدها بأن استمرار احتلال الاراضي العربية سيؤدي إلى مزيد من هدر الدماء . وخشية من هذا المصير الدامي ، فإن المجتمع الدولي محقق ، ويجب أن يكون كذلك ، في قلقه تجاه الحالة في الاراضي العربية المحتلة . فمبشرات القلق يبرز بها تقرير الامين العام وهي تتمثل في انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في الاراضي العربية المحتلة التي اتسمت مؤخرا بأسلوب بغيض جديد في "سياسة القبضة الحديدية" وهي سياسة "البطش والقوة والضرب" التي تهيج وزير دفاع اسرائيل بفعاليتها في كبح الانتفاضة وبالذات خلال ما سمي "اسبوع العصا" الذي تمخض عنه ارسال المئات من الاطفال والمعزة الفلسطينيين المصابين بكسور في عظامهم وجروح ، سببها ضرب الجنود الاسرائيليين للفلسطينيين في بيوتهم وخارجها بالعصي وقبضات الايسدي وأعقاب البنادق بدون تمييز أو اعتبار لعامل السن .

ان تحقيق اسرائيل للأمم المتحدة ومنظماتها وبالذات مجلس الأمن يؤكد رفضها لقرار مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) وكل القرارات السابقة واللاحقة ذات الصلة ، بل إن تقرير الأمين العام يثبت ان اسرائيل لا ترى لمجلس الأمن دورا في حماية وسلامة المدنيين الفلسطينيين الواقعيين تحت احتلالها ، والذين آمنهم هو جزء من أمن مدني الشرق الاوسط والعالم بأسره . فاسرائيل كلوة محتلة لا تقوم بواجبها نحو حمايتهم المدنيين الفلسطينيين حسب ما نمت عليه القوانين والمواثيق الدولية ، كما يدل على ذلك رفضها لانطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وذلك بعكس الاجماع الدولي السني ذكره تقرير الأمين العام والذي سبق أن كرّر تأكيد مجلس الأمن بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الاراضي العربية المحتلة . ولتبرير انتهاكات هذه الاتفاقية تتعلل اسرائيل بحجج تعكس سياستها واطماعها التوسعية وهي حجج مرفوضة لنا وللأسرة الدولية وغير مقبولة لدى اللجنة الدولية للصليب الاحمر والاطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقية . وهذه الانتهاكات التي أصبحت معروفة لدى الجميع تكررت الاشارة اليها على سبيل المثال منذ عام ١٩٧٠ في التقارير السنوية للجنة الصليب الاحمر الدولية وهي القيمة على اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ علاوة على انها كانت موضوع العديد من قرارات مجلس الأمن .

اننا نؤيد توصيات الأمين العام لايجاد علاج للحالة الراهنة في الاراضي العربية المحتلة . ونرى ان العلاج الناجع لهذه القضية ذو شقين متلازمين لا ينفصلان ويكمل أحدهما الآخر : شق قريب وشق بعيد . فالشق القريب يتعلق بكفالة حماية وسلامة السكان المدنيين في الاراضي العربية المحتلة ، والشق الثاني يركز على علاج القضية الفلسطينية من جذورها كقضية سياسية وليس قضية لاجئين ، وذلك بشمولية من أجل تحقيق تسوية سلمية وعادلة . وحتى لا تكون مداوات مجلس الأمن وقراراته كمسكنات مؤقتة فاننا نرى أن يبذل في المرحلة الراهنة جهدا عاجلا ومكرسا لكفالة حماية وسلامة السكان المدنيين في الاراضي العربية المحتلة . هذه الكفالة لن تتحقق ما لم يتم اقناع اسرائيل بمسؤولياتها كدولة احتلال تجاه حماية وسلامة المدنيين الواقعيين تحت احتلالها وذلك بقبولها انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الاراضي العربية الواقعة تحت

احتلالها وبالتالي إيقافها الفوري لكل انتهاكاتهما لحقوق الإنسان في الأراضي العربية المحتلة . وهذا الاقناع تقع مسؤوليته على الدول المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة التي تعهدت باحترام وضمان احترام تلك الاتفاقية في كل الظروف . ومن هنا فإننا نؤيد فكرة توجيه نداء رسمي للأطراف المتعاقدة في الاتفاقية على استغلال كل ما هو متاح لها من سبل ووسائل لاقتناع إسرائيل بوجوب تطبيقها للاتفاقية .

أما فيما يتعلق بالشق الآخر لعلاج القضية الفلسطينية ، فإننا مازلنا كدول اسلامية نعتقد بأن التسوية السلمية قابلة للتحقيق اذا أريد لها ذلك . فالالتزام العالم الاسلامي بالحل السلمي لهذه القضية يؤكد مشروع السلام العربي في فاس عام ١٩٨٢ والذي تبناه مؤتمر القمة الاسلامي الخامس الذي عقد في الكويت في العام الماضي كما أعادت تأكيده القمة العربية الأخيرة في الاردن في العام الماضي أيضا ، وكذلك في نداء العالم العربي بالمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، لاننا نرى بأنه السبيل المناسب لانجاز هذه التسوية .

فبما لمجلس الأمن من ولاية وملاحيات ، فإننا نهيب به لببذل جهدا عاجلا لتعزير السير نحو التسوية السلمية وللمساعدة في توفير الظروف الضرورية لنجاحها . وفكرة المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تمثل اعترافا بدور مجلس الأمن في حل هذا النزاع حيث يشارك فيه أعضاء مجلس الأمن الدائم والعضوية ويشرفون عليه ، وذلك بجانب أطراف النزاع ، بما فيهم منظمة تحرير فلسطين ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، والذي ينتظر منه تحقيق التسوية التي تكفل انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف وعودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم واقامة دولتهم المستقلة مع ضمان أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الكويت على

الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد جودي (الجزائر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : يستأنف مجلس

الأمن نظره في الحالة في الأراضي العربية المحتلة في ضوء التقرير المقدم من الأمين العام وفقا للولاية المنوطة به التي نص عليها القرار ٦٠٥ (١٩٨٨) . ويغتنم وفدي هذه الفرصة ليعرب عن تقديره للأمين العام على ما يتحلّى به من مشابرة في الاضطلاع بمهمته . كذلك نهني السيد مارك غولدنج على جسّه العميق بالمسؤولية في اضطلاع به بمهمته على الرغم من العقبات الكثيرة التي واجهها خلال تاديته لمهمته .

إن هذا التقرير في وصفه الموضوعي والدقيق لا يترك أدنى شك في طبيعة الأحداث

الجارية في الأراضي العربية المحتلة .

وكوصف لما تم القيام به حيال الضحايا وهم الفلسطينيون في الأراضي المحتلة ،

فإن هذا التقرير يمثل اتهاما محايدا لقوات الاحتلال الاسرائيلية المذنبة لانتهاكها بصورة منتظمة اتفاقية جنيف الرابعة .

وأخيرا ، فإن التقرير ، إذا ما فهم بوضوح ، يبيّن أن هذه الأحداث ، مهما

كانت مأساوية - وهي مأساوية بالفعل - لن يمكن التقليل من شأنها ، ويركّز الاهتمام على ما هو في كفة الميزان في هذه الحالة ، ألا وهو بالتحديد احلال السلم في

المنطقة مجسدا رسميا في هذا المحفل بالذات عناصر واطار التسوية العادلة والدائمة للصراع في الشرق الأوسط .

أما فيما يتعلق بطبيعة الاحداث الجارية في الاراضي الفلسطينية المحتلة إن ما حدث خلال الاسابيع القليلة الماضية وأدى الى إعداد التقرير الحالي ولا يزال يجري اليوم - بجميع أبعاده التاريخية - ليس سوى تعبير عن الإرادة الشعبية على المعيد العملي وانتفاضة عامة في وجه الاحتلال . إن كل من خبر السيطرة الأجنبية أو السيطرة الاستعمارية وإن كل من اتعظ بعبر التاريخ لا يمكنه أن يخطئ في تقييمه للحالة : ففي فلسطين اليوم ، كما كان في أماكن أخرى قبل فترة ليست بعيدة ، توجد حالة لا تطاق تنطوي على جوانب متميزة يسهل تعريفها ، وهي حالة يمرُّ بها شعب قرر وضع حد للاحتلال . والواقع أن ذلك القرار كان لا بد له أن يكون ذا طابع شامل ونطاق عام وكان لا بد له أن يكون تعبيراً عن رفض لا يمكن التشكيك فيه بعد الآن من جانب أكثر الناس رضاء عن أنفسهم إزاء المحتل - وذلك حتى يمكن لزخم الشعب المستضعف - ذلك الزخم الذي لا يمكن عكس مساره - أن يستمر ويقوى مؤكداً ، على الرغم من كل الوحشية والقمع ، كون هذا الشعب أمة ومن ثم يحق له أن يطالب بحقه في انشاء دولته .

وما من شيء يجانب الحق وما من شيء يمكن أن يجانب الشجاعة التي يقتضيها أكثر من ألا نرى في هذه الاحداث إلا عجز قوات الاحتلال عن اتخاذ مظهر أكثر انسانية . إن التاريخ لا يعطينا أمثلة على شعب يعيش في وثام مع مستغليه . وإن إدعان الشعب المؤقت للمحتل لا ينبغي أن يعتبر إلا مرحلة ضرورية يجري فيها حشد القوى . وإذا ما استمرت مأساة السيطرة دون هوادة فلا مناص من أن تتبع أي مظهر من مظاهر الهدوء مقاومة أعتى .

وعلى مر التاريخ ما انفك المستعمرون والمقهورون يكرهون السيطرة ومن يمارسونها . إن هذه الحقيقة التي أبرزها نطاق التغفية الاعلامية الذي حظيت به يجسدها اليوم لجوء الشعب المقهور الى استخدام أتفه وسائل النضال . وإن الإنكار المنطوي على مفارقة تاريخية لهذه الحقيقة يتجلى في غضب المحتل في تعنته في معارضة الكفاح مستخدماً أشد درجة من الوحشية .

إن السعي المسعور من جانب القادة الصهاينة لتحقيق هدفهم العقيم المتمثل في كسر مقاومة الشعب الفلسطيني كان لا بد له ، بسبب منطق القمع ذاته ، أن يؤدي إلى الاعتقاد بالحاجة إلى قتل المدنيين العزل وإلى الاعتقاد بإدعاء صفق بالدفاع المشروع عن النفس . أن ما يجب ضمانه هو الدفاع عن الشعب الفلسطيني الذي يتعرض وجوده وسلامته للتهديد من جانب من يعتنقون خطة يعلنون عنها بشكل سافر ، ألا وهي اضعاف الطابع الصهيوني على فلسطين . وهكذا فلا يمكن للمرء أن يشعر بالدهشة إزاء تعنت النظام الصهيوني في رفضه تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة وانتهاكاته اليومية لأحكامها .

كيف يمكن للمرء أن يتعامى عن جرائم وسياسة الأمر الواقع التي هي في التحليل النهائي متضمنة في هذا الرفض وفي هذه الانتهاكات ؟ وما من أحد يمكنه التشكيك في أن هذه الأعمال غير القانونية تشكل في الواقع نفس الوسيلة التي من خلالها يتم السعي إلى عملية ضم الأراضي .

هل مجرد القبول الرسمي لانطباق اتفاقية جنيف الرابعة سيسهم في التخفيف من حدة أزمة الشرق الأوسط التي هي ، علاوة على ذلك ، أزمة نتجت عن انتهاك المبدأ الأساسي المتمثل في عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة وحق الشعب في تقرير المصير ؟ هل يمكن لتطبيقها الفعّال ألا يخفف إلّا من السمات البشعة للاحتلال الذي يعانيه الناس بوصفه إذلالاً يومياً ؟

في أي محاولة لإنهاء الأزمة الراهنة لا بد التمييز بين المسكنات والحل العادل والدائم . إن التدابير العاجلة التي تحتمها الحالة الحاصلة في الأراضي المحتلة حالياً ، إذا ما اتخذت بهدف تمهيد السبيل أمام حل عادل ودائم ، لن تخفف من وطأة ألم وخز الضمير فحسب بل إنها ستلبي أيضاً التطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني .

ومن هنا ، فإنه إذا أُريد توخي جميع السبل والوسائل لضمان الحماية ليطم على نحو فعّال كفالة احترام السلامة المادية والممتلكات والكرامة لأبناء فلسطين الراحين تحت الاحتلال ، وإذا كان لا بد في هذا الصدد من اتخاذ تدابير عاجلة لإنفاذ

تطبيق أحكام اتفاقية جنيف الرابعة وارسال مراقبين تابعين للأمم المتحدة ، فلا بد أن
يؤخذ في الحسبان الأساس الذي تقوم عليه استنتاجات الأمين العام ، أي أنه لا يمكن
احلال السلام في المنطقة دون التوصل الى تسوية شاملة وعادلة ودائمة تأخذ في الحسبان
حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير .

ولئن كانت مأساة الفلسطينيين قد تبدو في بعض الأحيان أنها تتطور في مناخ من اللامبالاة فإن قضيتهم يجب ألا تنسى . يكتسب نضال هذا الشعب ، الذي تخوضه قواه الحيوية ، قوة دفع ، فهو يشن هذا النضال في نفس المكان الذي يعتزم أن يقيم فيه دولته الخاصة به . وبذلك يؤكد الفلسطينيون من جديد اصرارهم على العيش بوصفهم أمة حرة في ذات المكان الذي يحرمهم فيه المحتلون الصهاينة من حقهم في الوجود بوصفهم شعبا ، وهم يذكروننا بأن قضية فلسطين أصبحت الآن أكثر من أي وقت مضى لب مشكلة الشرق الاوسط .

تلك هي الحقيقة التي طالما اعترفت بها الجمعية العامة بمطالبتها باستعادة الشعب الفلسطيني لجميع حقوقه الوطنية ، بما فيها حقه في اقامة دولته المستقلة ، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثله الشرعي الوحيد وتأكيد الحاجة الى عقد مؤتمر دولي ، هو الإطار الوحيد الصحيح لتنفيذ تلك الحقوق ، والتوصل الى تسوية دائمة لصراع الشرق الاوسط . وذلك من شأنه أن يستبعد أية تسوية ليست شاملة ، ويحرم أي طرف خلاف منظمة التحرير الفلسطينية من تمثيل الشعب الفلسطيني والتفاوض باسمه ، ويخصص الامم المتحدة بوصفها الإطار الوحيد المتعدد الاطراف المختص .

لم يدخر الامين العام نفسه أي جهد للنهوض بهذا الإطار لايجاد حل من شأنه أن يكفل سلما دائما . وعلى مجلس الامن اليوم أن يحشد التأييد الاجماعي لاعضائه الدائمين وراء هذه المبادرة التي اعترف بها وبصفة عامة بأنه لا بديل لها .

لدينا اليوم فرصة ذات أبعاد تاريخية . ويجب أن يغتنم مجلس الامن هذه الفرصة ، وأن يظهر ، نيابة عن المجتمع الدولي ، أن لديه الشجاعة والتصميم اللذين يتوقعهما منه سكان الاراضي العربية المحتلة . وعليه أن يوجد ما اعترف بأنه إطار سليم لتشجيع ايجاد تسوية عادلة ودائمة للمشكلة ، وبذلك يتم أخيرا تكريس حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير .

السيد بيتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الحالة

المتفجرة في الاراضي المحتلة والمقاومة التلقائية والانتفاضة الحقيقية للشعب الفلسطيني واجهتها قوات سلطات الاحتلال التي أطلق لها العنان وظلت محورا للاهتمام

الدولي طيلة ما يقرب من شهرين الآن . لذا ، من المفهوم أن التطورات التي وقعت في الأراضي المحتلة قد شغلت مجلس الأمن وستظل كذلك حتى يوجد حل شامل وعادل ودائم لازمة الشرق الأوسط وللمشكلة الفلسطينية التي تكمن في لبها .

يبين تقرير الأمين العام عن الحالة في الأراضي المحتلة ، الذي عقدت هذه الجلسة للنظر فيه ، أن انتفاضة الشعب الفلسطيني ومظاهراته ما هي إلا تعبير عن اليأس والقنوط ، نتيجة لحالة أوجدها احتلال إسرائيل على مدى عشرين سنة ، ورفض الفلسطينيين - الذي أعرب عنه بصوت واحد - أن يعيشوا في ظل الحكم الإسرائيلي المستمر . والموقف الحالي - بقدر كبير - أيضا نتيجة للانكار المنتظم والمتعننت والانتهاك المتواصل لمصالح الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة في تقرير مصيره بحرية وعلى نحو مستقل .

إن تقرير الأمين العام له أكثر من ميزة ، فهو لا يقتصر على تقديم صورة حقيقية للحالة في الأراضي المحتلة ، واقتراح تدابير من شأنها التخفيف من محنة الفلسطينيين ولكنه أيضا يشير إلى الطريقة الوحيدة التي يمكن للمجتمع الدولي ومجلس الأمن من خلالها أن يشرعا في عملية إيجاد حل سلمي لهذه الأزمة .

إن عنفوان المقاومة والاضطراب لم يكن مباغتة إلا لتلك الدوائر التي أوهمت نفسها في إسرائيل طيلة أكثر من عشرين سنة بأن الاحتلال من شأنه أن يصبح في النهاية قانونيا ، وأنه في الإمكان أن يقيم المرء أنه على أساس المظهر الخارجي للقوة العسكرية ، وعلى سياسة القمع والتوسع . إن أعمال قوات الاحتلال الاسرائيلية وتدابيرها الوحشية التي راح ضحيتها - وفقا لما تلقيناه من تقارير وسائط الإعلام - ٢٨ فلسطينيا هي مبعث قلق عميق ، وتلقى الادانة والشجب من قبل المجتمع الدولي بأسره بما فيه أقرب أصدقاء إسرائيل وحلفائها .

إن آخر الاحداث دليل دامغ على الدافع القوي الكامن وراء استعداد الاطفال والشباب الفلسطينيين لمواجهة سلطات الاحتلال الاسرائيلية بأيد خالية من السلاح . وهي في الوقت ذاته رسالة رائعة للجميع مفادها أن الشعب الفلسطيني لم يعد يقبل أن يحكمه الغير أو لأن يقرر الآخرون مصيره .

لقد لاحظنا أن ممثلي اسرائيل على أعلى مستوى قد مسحوا كل تأكيداتهم السابقة بأن انتفاضة الشعب الفلسطيني وتورته كانتا مستلهمتين من الخارج . وبالمثل هناك دليل على زيادة الوعي في اسرائيل ذاتها بأنه من الضروري تهيئة ظروف الحل السياسي للمشكلة . ومع ذلك ، فلا بد من التذكير بأن عمليات ضرب المحتجزين وترحيلهم وتخويفهم واذلالهم وغيرها من الاعمال الوحشية اللاإنسانية الأخرى التي تمارسها سلطات الاحتلال ضد الكرامة الإنسانية هي بعيدة كل البعد عن الاسهام في تهيئة تلك الظروف .

لذا ، فإنه مما يشير غاية الدهشة أن يلجأ زعماء بلد ، عانى شعبه معاناة يجل عنها الوصف في ماض ليس بالبعيد ، الى استخدام القوة الوحشية ضد الذين يناضلون من أجل الحرية والكرامة الإنسانية ، ومن أجل الحفاظ على هويتهم الوطنية ووطنهم .

ومن ثم ، فإن المجتمع الدولي ومجلس الأمن بمفوضية خاصة ، عليهما واجب أدبي بل التزام اخلاقي بالتصدي لهذه الحالة والمطالبة باتخاذ تدابير حاسمة للتغلب عليها .

إن اتخاذ مجلس الأمن لثلاثة قرارات تطالب اسرائيل - بين جملة أمور - بالامتثال الكامل لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب وبتنفيذها ، فيما يتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة ، ما هو إلا جزء من التدابير التي يجب أن تتخذ للتخفيف من وطأة الحالة . ومما يؤسف له أن يرد في تقرير الأمين العام أنه حتى تلك المطالب الدنيا قد رفضها بملف ممثلو اسرائيل في اتصالاتهم بمبعوث الأمين العام السيد غولدنج . وعليّ أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للطريقة التي مارس بها السيد غولدنج أنشطته أثناء وجوده في اسرائيل ، في ظل موقف عصيب للغاية .

لقد حان الوقت لأن تواجه اسرائيل حقيقة أنه لا يمكن أن يحل سلم أو أمن في أي بلد في المنطقة ما دامت تواصل احتلال أراضٍ أجنبية ، فالاحتلال المستمر ، بالإضافة الى غيره من العوامل ، سيكون مصدر محن مستمرة وعدم استقرار لاسرائيل نفسها .

يجب ألا يكون هناك أدنى شك في أنني أتكلم بأفضل النوايا في ذهني ، ودون أي مشاعر عدائية . فنحن نعتبر أن استمرار الاحتلال ، والرفض المتواصل وإرجاء عملية إيجاد حل عادل ودائم للمشكلة الفلسطينية على أساس الوفاء بمصالح الشعب الفلسطيني

وتطلعاته الحقيقية والاحتياجات المشروعة لاسرائيل انما تلحق ضررا لا يمكن اصلاحه باسرائيل أيضا . وفي هذا السياق ، أود أن أذكر بأنه قبل حرب حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ ، واحتلال الاراضي العربية كانت يوغوسلافيا تقيم علاقات طيبة مع اسرائيل . ويحدونا خالم الأمل في أن يصبح الوعي الذي بدأ يسود في بعض الدوائر السياسية في اسرائيل يتعذر الدفاع عن الاحتلال حقيقة واقعة مجسدة . ومما هو مأمول فيه أيضا أن تخلف تلك الدوائر الى نتائج صحيحة من الاحداث المأساوية التي وقعت في الاسابيع القليلة الماضية ، والتي يؤسفني أن أقول أنه لم تبد في الأفق بعدبادرة لوضع حد لها .

إن الحالة في الأراضي المحتلة صعبة للغاية بالفعل . بيد أنها توفر لنا فرصة فريدة لمعالجة ، من خلال جهود المجتمع الدولي ، ولا سيما من خلال التزام مجلس الأمن ، الأسباب الجذرية للصراع ولايجاد الطرق والوسائل المؤدية الى البدء بعملية التسوية السياسية للمشكلة . إننا نشاطر بصورة تامة رأي الأمين العام بأن المفاوضات المؤدية الى ايجاد حل ستكون صعبة للغاية . فقد تركت عدة عقود من الشكوك والتعصب آثارا عميقة لا تمحى . ومع ذلك فإن القضية الفلسطينية واقع يتطلب اهتماما عاجلا وحلا سريعا ، بغض النظر عن جميع المحاولات لوضعها على هامش تطورات الشرق الأوسط . إن الفلسطينيين في الأراضي المحتلة قد دللوا على أنهم يرفضون السماح للغير بتقرير مصيرهم بالنيابة عنهم .

إن أكثر الطرق واقعية وحظوة بالقبول للخروج من الحالة الراهنة هي العقد المبكر لمؤتمر سلام دولي تحت رعاية الأمم المتحدة ، باشتراك جميع الأطراف المعنية مباشرة على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . وفي هذا الصدد ، نرى أن من الضروري أن نبدأ على الفور بمشاورات جادة ومضمونية في إطار مجلس الأمن فيما بين جميع الأطراف المعنية مباشرة وهؤلاء الذين يمكنهم أن يسهموا ، عن طريق اقتراحاتهم ومقترحاتهم ، اسهاما بناء في ايجاد أساس مقبول لطفرة حقيقة في عملية السلام . وإننا اذ نضع ذلك في الاعتبار نوافق على آراء وتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره .

إن يوغوسلافيا ، بوصفها بلدا غير منحاز وعضو في مجلس الأمن ، لن تالو جهدا في تحقيق هذا الهدف . هذه هي اللحظة الحاسمة : علينا ألا نضيع هذه الفرصة للوفاء بالالتزام والدين التاريخيين لمأساة الشعب الفلسطيني التي طالت لأكثر من أربعة عقود . إن كل تأجيل لحلها سيؤدي الى زيادة تردّي الحالة والى مزيد من التوتر . فرغم كل ذلك ، ما برحت أزمة الشرق الأوسط أكثر بؤرا التوتر خطورة في العالم خلال الأربعين سنة الماضية ، بما لها من نتائج لا يمكن توقعها على السلم والأمن فيه .

السيد كيكوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : رغم أننا نشرف على نهاية الشهر الحالي ، وحيث أن هذه هي المرة الأولى التي أخذ فيها الكلمة في هذا الشهر ، اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أعرب عن سروري لرؤيتكم تتراأسون مداولات المجلس . وإنني لعلى ثقة من أن مداولات المجلس ستثبت جدواها بفضل خبرتكم الواسعة ومهارتكم الدبلوماسية اللتين عرفتهما عنكم من خلال ارتباطي الشخصي والمهني الطويل معكم ، واللتين أبديتهما بشكل خاص طيلة هذا الشهر .

كما أود أيضا أن أشكر صلفكم ، السفير بيلونوغوف ، ممثل الاتحاد السوفياتي ، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس خلال فترة رئاسته في شهر كانون الأول/ديسمبر .

تود اليابان في البداية أن تعرب عن تقديرها المخلص للأمين العام على جهوده الدؤوبة في الاضطلاع بالولاية الموكلة اليه بموجب القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) . إننا نشكره بصورة خاصة على تقريره المتوازن جيدا المقدم الى مجلس الأمن ، والذي يزودنا بآراء مفصلة ومثروية فيما يتعلق بالحاجة الى تأمين الحماية للمدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال الاسرائيلي . ونعرب عن تقديرنا أيضا لوكيل الامين العام غولدينغ على استقصائه الوافي والمتاني للحالة في الاراضي العربية المحتلة . وفي ضوء الظروف الصعبة للغاية التي احاطت بزيارة السيد غولدينغ الى المنطقة ، فإن جهوده جديرة بشناء وافر .

تشعر اليابان بالقلق العميق ازاء تكرار العنف في الاراضي العربية المحتلة وازاء التقارير اليومية تقريبا عن وقوع مزيد من الاصابات بين صفوف المدنيين الفلسطينيين . ونجد من المؤسف أن اسرائيل لاتزال تصر ، بتجاهل تام للقرارات ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٦٠٧ (١٩٨٧) و ٦٠٨ (١٩٨٧) ، على أن اتفاقية جنيف الرابعة لا تنطبق على الوضع في الاراضي المحتلة وترفض تغيير موقفها بشأن ابعاد الفلسطينيين . وتتفق اليابان تماما مع رأي الامين العام ، المعرب عنه في التقرير ، بأنه يتعين على اسرائيل قبول الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الاراضي المحتلة وحماية السكان المدنيين فيها . وتؤيد اليابان أيضا التوصية الواردة في

تقرير الأمين العام بأن يحث مجلس الأمن جميع الأطراف المتعاقدة السامية في اتفاقية جنيف الرابعة التي لها علاقات دبلوماسية مع إسرائيل على :

"استخدام جميع الوسائل المتاحة لها لإقناع حكومة إسرائيل بأن تغيّر

موقفها فيما يتعلق بوجوب تطبيق الاتفاقية" . (S/19443 ، الفقرة ٢٧)

ويشير التقرير إلى الأدوار التي تقوم بها لجنة الصليب الأحمر الدولية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في توفير الحماية القانونية والمساعدة العامة للشعب الفلسطيني في تلك الأراضي . وتشني اليابان بالغ الشناء على هاتين المنظميتين لما تبتذلانه من جهود لصالح المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون في ظل ظروف صعبة بل وخطيرة للغاية . إن الأونروا ، في تلبية للحاجات الإنسانية الأساسية للشعب الفلسطيني ، وبالتالي مساهمتها في تحقيق الاستقرار في المنطقة ، تقوم بدور قيم للغاية . وتحيط اليابان علماً بالنداء الذي يوجهه التقرير إلى الدول الأعضاء من أجل زيادة التعاون مع الأونروا ، وتود أن تؤكد مرة أخرى دعم اليابان القوي والمستمر لتلك الوكالة التي لا غنى عنها .

وعلاوة على ذلك ، تشعر اليابان بالانزعاج الشديد إزاء تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي التي تحتلها إسرائيل . إن اليابان ، إذ تدرك أن الوضع لا يمكن حله إلى أن يتم التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي ، تعتقد أن الحاجة العاجلة إلى المساعدة على تحسين الأحوال المعيشية للشعب الفلسطيني لا تقل أهمية . واستجابة لهذه الحاجة ، فإن الحكومة اليابانية على استعداد من جانبها للإسهام ، رهنا بموافقة برلماننا على الميزانية ، بمبلغ مليون دولار في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي المحتلة .

وعلى الرغم من أن مجلس الأمن قد انعقد بصورة أساسية لدراسة القضايا العاجلة التي وصفها الأمين العام في تقريره ، فإنني أشعر أن من الضروري أن اتطرق إلى القضية الأساسية التي نشأت عنها الاضطرابات الحالية في الأراضي المحتلة ، أي الصراع

العربي - الاسرائيلي المستمر . فيألى أن يتحقق سلم عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط ، سيبقى الشعب الفلسطيني يعاني من ظروف سياسية واقتصادية واجتماعية قاسية ، ويؤسفني أن أقول إن المأساة التي نشهدها اليوم في الاراضي المحتلة ستكرر مرة تلو الأخرى . وإنني أعتقد اعتقادا راسخا أن من واجب المجتمع الدولي ، وعلى وجه الخصوص الأمم المتحدة ، بذل جهود فورية ومتجددة للخروج من الطريق المسدود الذي وصلت اليه عملية السلام . وبالتالي ، تؤيد اليابان الجهود الدولية الرامية الى توفير مناخ من شأنه أن يمكن الأطراف المعنية من الدخول في مفاوضات جادة ، لا غنى عنها في تحقيق سلم عادل وشامل ودائم في المنطقة . وانطلاقا من هذا الاعتبار تؤيد اليابان فكرة عقد مؤتمر دولي للسلام يساعد على ايجاد إطار دولي تأتي في إطاره الأطراف المعنية الى طاولة المفاوضات . وإنني أؤكد لكم ، سيدي الرئيس ، أن اليابان ستتعاون مع كل الجهود الضرورية والبناءة في هذا الصدد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اليابان على

الكلمات الرقيقة للغاية التي وجهها إليّ في مستهل بيانه .

السيد ديلبيتش (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اسمحوا لي

بادئ ذي بدء أن أتقدم لكم بالشكر للطريقة البارة والمقتدرة والذكية التي أدرتم بها أعمال المجلس خلال هذا الشهر . وإنني على ثقة من أننا نتفق جميعا على أن قيادتكم قد مثلت إسهاما رائعا في عمل المجلس ، وساعدته على أن يتناول بطريقة منظمة ومتزنة جدول أعماله المرهق والحساس ، ويمكنكم أن تعتمدوا على تعاوني خلال المدة الباقية من رئاستكم .

وأود أيضا أن أشكر الممثل الدائم للاتحاد السوفياتي السفير بيلونوغوف وأعبر له عن امتناننا له وصادقتنا ، وهو قد أظهر براعته الدبلوماسية المألوفة في ترأسه للمجلس خلال شهر كانون الاول/ديسمبر المشغل بالعمل .

ونظرا للعلاقات التاريخية العديدة بين بلادي وكل الدول الاطراف في النزاع في الشرق الاوسط ، فإن حكومة الارجنتين وشعبها يتابعون بقلق وانزعاج بالغين الحالة في الاراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧ . وفي هذا الصدد فإن حكومتي تشعر بالامتنان للأمين العام لتقريره القيم الذي قدمه إلى المجلس بموجب القرار ٦٠٥ (١٩٨٧) في الوثيقة S/19443 ، وتشني على وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة السيد غولدنفغ للمقدرة والموضوعية اللتين أتم بهما مهمته في الميدان التي ثبت أنها كانت محفوفة بالمخاطر .

إن تقرير الأمين العام يتحدث ببلاغة عن الظروف السائدة في غزة والضفة الغربية . إن المناخ في الاراضي المحتلة ، وخاصة في مخيمات اللاجئين يتسم بالتوتر وعدم الاستقرار . وإن الاضطرابات الحالية تلقائية وتحظى بتأييد الفلسطينيين من مختلف الأعمار والاتجاهات . وإن عدم الاستقرار في الاراضي المحتلة ليس عابرا ولا عارضا ، وليس صفة أنه حدث . فإن له سببا معروفا تماما ، فإن نتيجة لاستمرار احتلال إسرائيل للضفة الغربية وغزة منذ عام ١٩٦٧ ، ولحالة اليأس والقنوط التي تولدها هذه الحقيقة بين الشعب الفلسطيني في هذه الاراضي .

إن الحالة في الأراضي المحتلة تتسم ببعض العناصر التي تدعو للقلق بوجه خاص . فإن رفض إسرائيل الامتثال لاتفاقية جنيف الرابعة يتناقض مع التزاماتها ومسؤولياتها كطرف متعاقد سام في ذلك المك الدولي . ويذكر التقرير سلسلة من الانتهاكات الجسيمة لاتفاقية جنيف الرابعة التي ارتكبتها إسرائيل . وعلاوة على ذلك فإن حكومة إسرائيل قد أعلنت رسميا أنها في ظل الظروف الحالية ستتبع في الأراضي سياسة الإقناع بالقوة ، وهي سياسة لا تتسق مع الاتفاقية ، وتمثل انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية . ونشهد كل يوم من خلال وسائل الإعلام العنف والإساءات التي تلحق بالسكان المدنيين في الأراضي . وإن الأطفال والمسنين يعانون أيضا نتيجة لهذه الممارسات .

إن حكومتي توجه نداء عاجلا وخصا إلى إسرائيل لأن تبدأ على الفور وفاءها بالتزاماتها ومسؤولياتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة . وإننا ندعو إلى احترام حقوق السكان المدنيين في الأراضي المحتلة ، ووضع حد للممارسات التي تمثل خرقا لذلك المك .

إننا نرفض العنف الجاري حاليا في غزة والضفة الغربية ، ليس فقط لتناقضه مع المعايير الدولية التي التزمت إسرائيل باحترامها والامتثال لها ، بل وأيضا لاعتبارات عملية . والحقيقة أن استخدام القوة في الظروف الراهنة لا يمكن إلا أن يؤدي إلى إدامة وتفاقم نزاع لا يؤدي استمراره إلى نفع لأي طرف ، ومن الضروري التوصل إلى حل سياسي في أقرب وقت ممكن .

وفي ذات الوقت فإننا نتفق تمام الاتفاق مع الأمين العام أن الحالة في الأراضي المحتلة ليست إلا مظهرا للمشكلة الأساسية ، وهي عدم وجود حل للنزاع العربي الإسرائيلي . وللتوصل إلى هذا الحل يلزم وجود اتفاق عادل ودائم وواسع النطاق يوفر احترام حقوق كل الدول ، بما في ذلك إسرائيل بطبيعة الحال ، لتعيش في سلام داخل حدود آمنة ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير .

إن للأمم المتحدة دورا هاما تظطلع به في هذا المجال . وقرارا مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) يوفران أساسا ملائما للتوصل إلى الحل المناسب ، ينبغي التفاوض حوله في إطار عريض ومرن لمؤتمر دولي يعقد تحت رعاية منظمنا . وفي هذا الصدد ، فإننا نؤيد اقتراح الأمين العام بأن يقود مجلس الامن جهدا دوليا جديدا للنهوض بعملية تفاوضية فعالة . وفي نفس الوقت فإننا نظم صوتنا إلى النداءات التي توجه إلى الجميع ، وبوجه خاص إلى الاطراف المعنية ليطامنوا من بلاغتهم حول هذه المسألة ، وأن ييسروا الخلق التدريجي لمناخ من الحوار والاحترام المتبادل اللازمين لتحقيق التفاهم والاتفاق .

الرئيسي : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر السيد ممثل الأرجنتين

على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي .

السيد ليوي لي (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : عندما ترأستم

مجلس الامن لهذا الشهر اقترحتم علينا أن نتفاض عن الشكليات وتقديم التهاني ، والإعراب عن التقدير للرئيس في المجلس بعبارات رسمية . وأود أن أستجيب على نحو إيجابي لمبادرتكم المخلصة . ولكن لما كانت هذه المرة الاولى التي أتكلم فيها رسميا هذا العام ، فإنني أود أن أنتهز الفرصة لأعبر عن ترحيبي القلبي للأعضاء الخمسة الجدد ، لممثلهم الدائمين ووفودهم : الجزائر ، والبرازيل ، ونيبال ، والسفال ، ويوغوسلافيا .

منذ كانون الاول/ديسمبر الماضي اندلعت في الضفة الغربية وغزة التي تحتلها إسرائيل انتفاضة شعبية انتظمت الشعب الفلسطيني بأكمله ضد الفظائع الإسرائيلية ، واحتلالها . وقد اكتسحت المدن والريف والمخيمات في سائر المناطق المحتلة ، وإن حدة هذا الكفاح وضخامته ودوامه وانتشاره ليم لها مثيل خلال العشرين سنة الماضية .

فلم يقتصر الامر على أن ما يقرب من مليون ونصف المليون من الفلسطينيين ممن مختلف مناحي الحياة في المناطق المحتلة قد شاروا ، بل إن السكان العرب ، المئات والالوف منهم في إسرائيل قد عبروا بنشاط عن تضامنهم . إن الوحدة النضالية ،

التي أبداهها الشعب الفلسطيني ، والروح البطولية التي لا تخاف القوة الفاشية ، وتقدم الشباب الفلسطيني موجة بعد موجة ، أولئك الذين شبوا في ظل الاحتلال الإسرائيلي ، قد كشفت بوضوح عن محوة جديدة للشعب الفلسطيني . ويشيد الوفد الصيني بالشعب الفلسطيني البطل ، ويعبر عن تضامنه معه .

إن الكفاح العادل للشعب الفلسطيني قد حظي بتعاطف واسع وتأييد من شعوب العالم أجمع ، وجذب انتباه المجتمع الدولي إلى القضية الفلسطينية وقد قوبلت الغطاءات التي ارتكبتها السلطات الإسرائيلية بإدانة واسعة . وأصبح النداء المشترك للرأي العام الدولي أنه يجب استغلال كل لحظة في البحث عن تسوية شاملة وعادلة ودائمة لمسألة الشرق الأوسط . وقد أصبح واضحاً أن الاحتلال الإسرائيلي قد جلب معاناة بالغة للشعب الفلسطيني .

لقد حرم الشعب الفلسطيني من الحرية والكرامة ، وهما الحد الأدنى للحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها أي شعب ، ولكن ذلك الشعب ، وبخامة الشباب منه ، لم يعد باستطاعته تحمل هذا البؤس بعد الآن . إن السلطات الاسرائيلية ، تحت شعار "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" قامت بالقوة بتغيير التكوين الديمغرافي للمناطق المحتلة بطرد عدد كبير من الشعب الفلسطيني من وطنه . وتدعي تلك السلطات أنه ليس هناك سوى لاجئين فلسطينيين ، وأنه لا يوجد شعب فلسطيني . إنها ترفض الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وتستخدم ضدهم تدابير قمعية شتى . وعلى الرغم من ذلك كله لم تستطع اخضاع النضال العادل الذي يخوضه الشعب الفلسطيني في سبيل بقائه واستعادة حقوقه الوطنية . وقد أوضحت الحقائق أنه كلما استمر إنكار الحقوق الوطنية على الشعب الفلسطيني لن يحل السلم أو الاستقرار في الشرق الأوسط ، وستزداد كثافة المواجهة بين الاحتلال ومقاومة الاحتلال ، وسيظل الهدوء في المنطقة بعيد المنال . ولن يؤدي القمع الوحشي إلا إلى مقاومة أشد قوة . إن الابقاء على الوضع الراهن لم يعد ممكنا ، ومجرد محاولة القيام بذلك لن تؤدي إلا إلى زيادة تفاقم الحالة . لقد بات حل قضية الشرق الأوسط على نحو عادل ومعقول مهمة عاجلة تواجه المجتمع الدولي .

إن وفد الصين يقدر الجهود التي بذلها الأمين العام تنفيذا لقرار مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) ، والتقرير الشامل الذي قدمه في هذا الصدد . وتتمثل الفكرة الأساسية في هذا التقرير في أنه على الرغم من الحاجة إلى اتخاذ تدابير مسكنة وقتية ، فلا بد في الوقت ذاته من معالجة السبب الجذري للقضية الفلسطينية . وقد قدم الأمين العام أيضا بعض الاقتراحات والأفكار المحددة . ولهذا نود أن نعرب له عن تقديرنا . ونحن نعتقد أن المسألة الملحة في الوقت الراهن ، التي تتطلب حلا عاجلا هي حمل السلطات الاسرائيلية على التوقف فورا عن قمعها وطردها للسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ، واعتماد تدابير لضمان سلامتهم وكفالة الضمانات الضرورية لسبل عيشهم . ويمكن أن تتضمن تلك التدابير ما يلي : حث اسرائيل ، باعتبارها الدولة القائمة بالاحتلال ، على الالتزام الصارم باتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين

وقت الحرب ، وحث السلطات الاسرائيلية على الغاء كل سياساتها وقوانينها وتدابيرها التي تشكل انتهاكا لتلك الاتفاقية ، وتعبئة المجتمع الدولي لتقديم المساعدة الانسانية للشعب الفلسطيني ، ومطالبة الامين العام برصد تنفيذ هذه التدابير بكل الوسائل التي يراها ضرورية .

والصين ، حكومة وشعبا ، تتابع عن كثب تطور الحالة في الاراضي المحتلة ، وتؤيد الشعب الفلسطيني تأييدا قاطعا في كفاحه العادل . وراينا الثابت هو أن قضية فلسطين هي لب مسألة الشرق الاوسط . فكلما بقيت هذه القضية دون حل لن يعرف الشرق الاوسط طعما للسلم أو الاستقرار . والحكومة الصينية تتمسك دوما برأيها بضرورة انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ ، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية ، وتمتع كل بلدان الشرق الاوسط بحقها في السلم والوجود . ونحن نؤيد عقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة ، بغية تحقيق تسوية عادلة ومعقولة لقضية الشرق الاوسط . إن منظمة التحرير الفلسطينية ، يحق لها بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، الاشتراك في ذلك المؤتمر على قدم المساواة . وإننا على استعداد لان نعمل بلا توقف من أجل التكبير بعقد ذلك المؤتمر ، وأن نقدم اسهامنا الواجب لبلوغ تلك الغاية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ربما يكون من واجبي أن أشكر

ممثل الصين على تحليله بضبط النفس وعدم ذكره كلمات رقيقة عني .

المتكلم التالي ممثل الجماهيرية العربية الليبية . أدعوه الى شغل مقعد على

طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد التريكي (الجماهيرية العربية الليبية) : أود في البداية ،

سيدي الرئيس ، أن أقدم لكم التهنئة على توليكم رئاسة هذا المجلس لهذا الشهر ،

متمنيا لرؤاستكم كل توفيق .

ولا يفوتني أيضا أن أعرب عن شكرنا لسلفكم السيد سفير الاتحاد السوفياتي ،

على الطريقة البناءة التي أدار بها أعمال المجلس خلال رئاسته في الشهر الماضي .

كما إنني أود أن أعرب ، باسم وفد بلادي ، عن تهانينا للدول التي تبوءت مكانها في هذا المجلس في بداية هذه السنة ، وهي البرازيل والجزائر والسنگال ونيبال ويوغوسلافيا . وإنني لعلى يقين بأن وجودها في هذا المجلس سيساهم ، وبصفة خاصة في هذه الفترة الحرجة ، في تحقيق نجاحات بالنسبة للمسائل المعروضة عليه .

نجتمع من جديد اليوم لمناقشة ما يجري في الأرض المحتلة . نجتمع لنناقش عمليات الإبادة الجماعية وعمليات القمع ، التي يرتكبها المحتل الصهيوني العنصري ضد الشعب الفلسطيني الأعزل . ورغم القرارات السابقة لهذا المجلس - وآخرها اتخذ منذ أسابيع قليلة ، فإن الكيان الصهيوني لم يلتزم قط بأي منها ، بل تحداها جميعا ورفض تنفيذ أي منها .

لقد اتخذ هذا المجلس قراره الأخير الذي زار السيد غولدنگ وكيل الأمين العام المنطقة تنفيذا لما جاء فيه . وأود أن أعرب له هنا عن تقديرنا للمجهودات التي بذلها ومواساتنا له للمصوبات والإهانات التي تعرّض لها . كما نعبر عن شكرنا للأمين العام على تقريره . لقد بقي هذا القرار أيضا حبرا على ورق لأن طبيعة النظام العنصري الصهيوني قائمة على العدوان والاحتلال ، ولأن هذه هي طبيعة النظام العنصري كقوة محتلة ، كما أثبت التاريخ دوما ، سواء في جنوب القارة الأفريقية حيث نرى النظام العنصري الآخر يقوم بنفس الأعمال ضد شعب جنوب إفريقيا ، أو في فلسطين المحتلة حيث نرى ونشاهد ما يجري الآن .

إن ثورة الحجارة التي يشهدها شعبنا في فلسطين المحتلة من شباب ولد معظمهم تحت الاحتلال لتؤكد مدى قساوة الاحتلال ومدى الظلم الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني .

إن المسكنات التي نحاول أن نطالب بها أو أن نصيغها لن تؤدي إلى أية نتيجة ، فلا الكيان الصهيوني سيحترم اتفاقية جنيف ، ولا الكيان الصهيوني سيرحل عن الأرض المحتلة . إن المجلس مطالب باتخاذ إجراء عملي . ورغم ضعف قراراتنا التي لا تعبر سوى عن خيبة أمل شعبنا وشعوب العالم المناضلة الأخرى ، فإنها ظلت كما ذكرت حبرا على ورق . لماذا ؟ لأن بعضا منا وبعضا من أعضاء هذا المجلس بالذات يحمي المعتدي ويدافع عنه ، ويزود المعتدي المحتل بالمال والسلاح : بالمال لمزيد من المستوطنات ، وبالسلاح لمزيد من القمع والقتل ، لأن بعضا منا وبعضا من أعضاء هذا المجلس بالذات ، رغم اظهارهم في بعض الأحيان ما قد نسميه تشددا تجاه المحتل نتيجة لضغط الرأي العام الدولي إلا أننا نراهم يستمرون في دعم المحتل بالمال والسلاح .

هل يمكن أن نتصور أو يتصور أحد منا أن الكيان الصهيوني بنفسه يستطيع أن يتحدى إرادة العالم بأسره لولا مواقف بعض الدول الكبرى المؤيدة له والمساندة له ؟ إن الأسلحة الفتاكة التي تضرب شعبنا في فلسطين وشعبنا في جنوب القارة ليس معظمها من صنع الكيان الصهيوني ولكن معظمها من صنع دول أعضاء وأعضاء دائمين في هذا المجلس يتحملون مسؤولية كبرى تجاه الأمن والسلام الدوليين . قد يكون من المفيد ألا نصدر قرارا ، وقد يكون من المفيد أن يمتنع أولئك الذين يزودون المعتدي بالسلاح والمال عن تزويده . وعندئذ لن يكون هناك قتل أو تشريد لأن الكيان الصهيوني سيلتزم بقراراتنا ويرحل عن الأرض التي احتلها . إذا كانت الدول ذات المسؤولية الكبيرة قد التزمت واحترمت هي نفسها قرارات هذا المجلس لغرض عقوبات ولو اختيارية على المعتدي الاسرائيلي ، لكننا قد أنهينا المشكلة منذ سنوات طويلة . إن عمر الاحتلال يربو على ٤٠ سنة في فلسطين ويربو على ٢٠ سنة في الأرض المحتلة ، ولم تخل سنة واحدة من إصدار قرار أو قرارات تدين المحتل وتطالبه باحترام حقوق الإنسان واحترام حقوق الشعب الفلسطيني ، وما كان مصير هذه القرارات إلا زيادة الإدراج وزيادة ملفات الأمم المتحدة لتثقل العبء المالي الذي تعاني منه هذه المنظمة .

لم يعد الموقف يستدعي قرارا دون جدوى مهما بلغت كلماته ، وإنني على يقين أن كلماته ستكون ضعيفة ، هذا إذا صدر ، ولكن الموقف يستدعي اتخاذ إجراء عملي من قبل هذا المجلس ، وأن تحترم الدول الممثلة فيه ، وبمفة خاصة الدول الكبرى التزامها تجاه الأمن والسلام الدوليين . ان المزيد من الاحتلال واستمرار الاحتلال لن يزيد سوى العنف والعنف المشروع . إن ثورة الحجارة للشعب الفلسطيني ثورة شرعية صبرية ولا يمكن أن نساويها وأن نطلب من المعتدي والمعتدى عليه نفس المطالب ما دام هناك احتلال . وما دام هناك احتلال فلن يكون سوى العنف . وهو الوسيلة الوحيدة أمام سلبية الرأي العام الدولي . وأمام سلبية الأمم المتحدة لم تكن هناك سوى هذه الوسيلة أمام الشعب الفلسطيني .

إن نظرة غير موضوعية وتقديم اقتراحات غير عملية لن يحل المشكلة . عندما نتحدث عن تجميد المستوطنات ، ماذا يعني ؟ هل نعطي المستوطنات الشرعية ونطلب وقفها لفترة ما ؟ وعندما نطلب وقف العنف ، أي عنف ؟ من أي جانب ؟ من المحتل أو المحتل ؟ من المعتدى عليه أو المعتدي ؟ لا يمكن بأي منطق وبأي قانون أن نساوي بين المحتل والمحتل ، ولا بين المعتدي والمعتدى عليه .

إن ما يجري في فلسطين المحتلة بأمرها ، سواء التي احتلت عام ١٩٤٨ أو التي احتلت عام ١٩٦٧ ، ليس سوى منطق وسوى عمل مشروع تبرره كافة القوانين الدولية . أليس شعب فلسطين مثل بقية الشعوب يحق له أن يقرر مصيره ؟ أليس هذا الشعب مثل بقية الشعوب يحق له أن يكون له وطن ؟ إن الذي شرد الشعب الفلسطيني بأمره يتمتع باحترام بعض منا ويتواجد معنا بطريقة غير شرعية ولكن الشعب الفلسطيني المضطهد والمرتكبة ضده الجرائم لا يزال غائبا عنا ولا يزال موته غير مرتفع معنا بالطريقة التي يجب أن يرتفع بها ، وبالتالي فلن يكون هناك سلام ولن يكون هناك أمن ما لم يتحقق العدل ، ويتحقق العدل أولا وقبل كل شيء .

إن شعب بلادي ، وهو جزء من الامة العربية ذات المصير المشترك والمستقبل المشترك ، ليقف جنباً إلى جنب مع الشعب الفلسطيني في كفاحه العادل المشروع حتى يتم تحرير كامل ترابه وحتى يتبوا مقعده مثل بقية الشعوب الحرة . إننا نؤيد انتفاضة الشعب الفلسطيني بكل قوة . وإننا نطالب هذا المجلس بتحمل مسؤوليته الكاملة ، لا في شكل قرار مهما كانت قوته ، ولكن في شكل عمل ملموس ايجابي يردع المعتدي ويزيل الاحتلال ويمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه المشروع .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الجماهيرية

العربية الليبية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ في بداية بيانه .

المتكلم التالي هو ممثل اسرائيل ، أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس

والإدلاء ببيانه .

السيد نتانياهو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في بداية

هذه الاجتماعات لمجلس الامن دعا متكلم الى ضبط النفس . وأشار هنا الى البيان الذي

أدلى به ممثل جمهورية المانيا الاتحادية . فقد تكلم عن الحاجة الى التفكير المائب

والى روح التوفيق والمصالحة وحسن النية . وأخشى أن هذا لم يكن ما شهدناه خلال هذه

المناقشة ، ففى استمعنا غالبا الى كثير من المهارات السطحية المنحازة ، ولم يكن

بالتأكيد هناك تفكير مائب ، ولم يتوفر إلا القليل جدا من حسن النية .

أود أن أتناول المسألتين الأساسيتين اللتين تجرى مناقشتها في هذا

الجهاز . المسألة الاولى هي الحالة على الساحة ، والمسألة الثانية هي البحث عن

حلول طويلة الاجل .

فعلى الساحة واجهت اسرائيل حالة بالغة الصعوبة والتعقيد ، وإذا حاولت أن

أخلص الصعوبة الأساسية في الاحداث المباشرة فيمكن أن أركزها فيما يلي .

إننا لم نكن نتعامل مع مظاهرات سلمية غير عنيفة ، بل كنا نتعامل مع

اضطرابات عنيفة كانت توجه بشكل متعمد لتقويض أية وسيلة للعودة الى أي مظهر من

مظاهر الحياة العادية ، ومظاهرات عنيفة واضطرابات عنيفة تستخدم بشكل متعمد

تكتيكات وأساليب تستهدف القتل والتشويه ، لأنه لا يخفى على أحد أن الحجارة يمكن أن

تقتل وأن تشوه ، وهي تفعل ذلك ، والسكاكين يمكن أن تقتل وأن تشوه ، وهي تفعل

ذلك ، والأسياخ الحديدية يمكن أن تقتل وأن تشوه وهي تفعل ذلك ، والنقّافات التي

تستخدم قطعاً حادة من الشظايا يمكن أن تقتل وأن تشوه ، وهي تفعل ذلك ، وقنابل

مولوتوف يمكن أن تقتل وأن تشوه ، وهي تفعل ذلك ، وقد قتلت العرب واليهود على

السواء ، وقتلت مواطنين اسرائيليين قبل هذه المظاهرات ، وشوهت الاسرائيليين أثناء

المظاهرات بما في ذلك المجندات غير المسلحات اللاتي تعرضن لهذه الهجمات بنسبة القتل وباستخدام أسلحة فتاكة . ويجب أن أضيف الى ذلك ، إذا أردنا أن نصف ما يحدث أن هذا العنف وجه أيضا ضد الفلسطينيين العرب ، الأطباء والمدرسين وأصحاب المحلات ، وبمفة خاصة ضد أصحاب المحلات ، لأن الهدف هو إرغامهم على الامتثال لمحاولة شل جميع الأنشطة الاقتصادية في الاراضي .

وأحد الأمثلة الواضحة على ذلك ما نقلته صحيفة "نيويورك تايمز" يوم الأربعاء ٢٠ كانون الثاني/يناير عن أحد أصحاب المتاجر العرب ، فقد قال "قالوا لي أغلق المحل وإلا فسحرقه ، أغلق وإلا سنقتلك" وأضاف يقول "إن معارضة الحكومة أمر مقبول ، أما معارضة الفلسطينيين فأمر غير مقبول ، فيمكنهم أن يقتلوك" وقد فعلوا ذلك .

والآن ، وبالإضافة الى هذا كله كانت هناك محاولة ضخمة للتخريف على المزيد من أعمال العنف من جانب قوى خارجية . لقد ذكرت في مناسبات عديدة في الأسابيع القليلة الماضية ، جهود منظمة التحرير الفلسطينية لإذكاء نيران العنف ، التي تتخذ عددا من الأشكال مثل البيانات العامة والتخريف وما الى ذلك . وتتخذ في بعض الأحيان شكلا خاصا في تعليمات محددة مثل هذه التعليمات التي يذيعها راديو بغداد - إذاعة منظمة التحرير الفلسطينية من بغداد - وهو يتكلم عن كيفية إعداد قنابل مولوتوف :

"لا يتطلب الأمر أكثر من زجاجة فارغة تملأ بالجازولين والبتترول وبعض قطع من الفلين وبعض الإضافات الأخرى" .

وهذه الإضافات الأخرى هي قطع الشظايا التي شرحتها آنفا . ومن ثم فإن لدينا حالة تختلف تماما عن صورة المظاهرات السلمية غير العنيفة التي تحمل اللافتات والتي تعرب عن قلقها إزاء حقوق الإنسان .

ولكن ما أخشاه هو أن التقرير الذي وضع على أساس زيارة السيد غولدنج الى المنطقة لا يكاد يحظى بأي انتباه أو تفصيل . واعتقد أنني أشير الى الأمر بصورة مخفية . واعتقد أنه يوضح الأمر . ففي أحد المواضع ، في الفقرة ١٩ يعترف التقرير

بهذا ويقول ما يلي "ففي كل حالة تقريبا ، تختلف رواية الجانب الواحد للأحداث عن رواية الجانب الآخر" . غير أن التقرير بالرغم من ذلك يعطي صورة عريضة لأمر مجهول ، اتهامات خالية من المضمون ضد اسرائيل . وأعتقد أنه من الانصاف أن نقول إن تلك الاتهامات ليس لها أي دليل . ولا يكاد يوجد أي دليل لاثبات هذه الاتهامات ، ونتيجة لذلك ، فإن ما انتهى اليه لا يمكن أن يعتبر صورة كاملة ومتوازنة وحقيقية للحالة على الساحة .

إن الهدف الاساسي لاسرائيل على المدى القريب ، في محاولة لتناول الحالة كما هي في الواقع ، هي إنهاء العنف واستعادة النظام . لقد استمعت هنا الى كثير من الكلمات والهجوم انتقادا لـ "الاستخدام الزائد للقوة من جانب اسرائيل" وأود أن أوضح سياستنا فيما يتعلق باستخدام القوة . إنها تستخدم لتفريق المظاهرات العنيفة وتستخدم ضد الذين يقاومون الاعتقال ، وتستخدم ضد الذين يهاجمون قوات الامن ، وتستخدم دفاعا عن النفس لحماية ارواح قوات الامن . وإذا كانت هناك تجاوزات ، فإنها لم تكن في الواقع سوى تجاوزات ، عولجت على نحو فوري في تحقيقات حازمة وباجراءات تأديبية إذا اقتضى الامر .

إن ما نحاول أن نفعله بموجب القوانين المحلية التي سادت في المنطقة في النصف قرن الماضي تقريبا ، وبموجب القانون الدولي ، هو أن تضمن استعادة الهدوء في المنطقة . وهذا ليس فقط امتيازاً بموجب الاتفاقيات الدولية العديدة بل إنه التزام يقع على عاتقنا ، كما اعترف الامين العام بحق في التقرير .

وهذا أمر لا يحتاج أفراد جيش الدفاع الاسرائيلي الى تعليمات بشأنه لأن لديهم تعليمات ، إنني ألاحظ أن أحد التوصيات الواردة في التقرير هي إصدار أوامر الى جيش الدفاع الاسرائيلي . لقد تركت الجيش الاسرائيلي منذ حوالي ٢٠ عاما . وأتذكر التعليمات المفصلة والتعليمات المهنية التي تلقيتها منذ ٢٠ سنة بشأن جميع هذه المسائل ، وقد كشفت جميع هذه التعليمات في الشهور والاسباع الاخيرة . إننا نفعل ذلك . كما أننا نوفر الرعاية الطبية ونسمح بتوفيرها كما نسمح بإخلاء الجرحى ،

والاتهامات الموجهة الينا بأننا لا نفعل ذلك ليس لها أي أساس من الصحة . ليس هناك إعاقة لوصول الاغذية وليس هناك إعاقة لوصول الامدادات الطبية . فيمكن لهذه الاغذية والامدادات أن تصل الى كل جزء من الاراضي الواقعة تحت سيطرتنا . والواقع أنني أعتقد أن متكلما باسم اللجنة الدولية للمليب الاحمر أكد ذلك منذ أيام .

ولكنني أشعر بالحيرة - أو لعلي لا أشعر بالحيرة الى هذه الدرجة مع ذلك - بسبب جميع تلك الكلمات التي تدفقت بشأن إساءة الاستخدام ، وأعتقد أن بعض المتكلمين استخدم عبارة "فضائع الاسرائيليين ووحشيتهم" لقد استمعنا هنا الى جميع هذه الاصوات في هذا النقد المتنافر النغمات ، بينما ورد في صحيفة "نيويورك تايمز" بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير تقرير صغير ، لا يكاد يلاحظ ، عنوانه "الشعبة ينهاون حصار منطقتين فلسطينيتين في بيروت" .

أما الفقرة المشوقة فتقول :

"إن القتال الضاري حول المناطق الفلسطينية في جنوب بيروت قد أودى بحياة ٢ ٥٠٠ فلسطيني ولبناني منذ اندلاعه في ربيع عام ١٩٨٥". ("نيويورك تايمز" ، ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، ص ٦ ألفا) أي أنه قتل ٢ ٥٠٠ شخص وجرح الكثير غيرهم ، وإن الكثير من الإمدادات الغذائية والمساعدة الطبية قد منعت ولم تصل للناس المحاصرين . بيد أنني لم أسمع في هذه القاعة أي دعوات تحث على اتخاذ قرارات ، ولم أسمع أي انتقادات ، أو أي شيء عن الوحشية والفظائع ، وبالتأكيد إنني لم أسمع أي طلب من أجل قيام الأمين العام بإعداد تقرير .

وغني عن القول ، إنه في حين أن الاهتمام بالجوانب الإنسانية من جانب من ينتقدوننا هنا لم يسر في ذلك الاتجاه ، فقد تجلّى في حالتنا لدى تناولنا للأراضي . إن هذا ليس شاعرا بالنسبة لنا فحسب ، بل إنه الشاغل الرئيسي في سياستنا . لقد أوضحنا ما هي تلك السياسة وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أؤكد .

إن إسرائيل تؤكد أنه في ضوء المركز الفريد ليهودا والسامرة وقطاع غزة يعتبر التطبيق الشرعي لاتفاقية جنيف الرابعة على هذه المناطق موضع شك . فإسرائيل تغفل أن تترك جانبا المسألة القانونية لمركز هذه المناطق ، وقد قررت منذ عام ١٩٦٧ أن تعمل في الواقع وفقا للأحكام الإنسانية في تلك الاتفاقية . وكما قلت من قبل ، فإننا قد تجاوزنا بالفعل هذه الأحكام . إذ أننا لا نطبّق عقوبة الإعدام ، كما تخولنا ذلك الاتفاقية ، إننا نوفر ملاذا للوصول إلى أعلى المحاكم في إسرائيل ، مما يعني بصورة فعلية أنه يمكن نقض الأحكام الصادرة عن الإدارة الحاكمة في الأراضي ، كما حدث ذلك في مرات كثيرة - أي أن السكان العرب في الأراضي يمكنهم أن يستخدموا ذلك الملاذ وقد استخدموه بنجاح في أعلى المحاكم ونقضت الأحكام الصادرة عن الحكم العسكري والإداري بحقهم .

وسوف نواصل التعاون مع لجنة الصليب الاحمر الدولية ؛ وسوف نواصل إعلاء شأن الاحكام المتعلقة بالجوانب الإنسانية على أساس ما يقرره الواقع كما قلت . غير أننا نعرف أن الدعوة طرحت على إسرائيل بشأن انطباق اتفاقية جنيف على أساس قانوني . ولديّ تساؤل : لماذا يطرح هذا الطلب طيلة مدى نصف قرن تقريبا منذ اعتماد اتفاقية جنيف على إسرائيل وحدها ؟ أود أن أقول : دعونا نرضى بالقبول الواقعي لاتفاقية جنيف من جانب الاتحاد السوفياتي في أفغانستان ، ومن قِبَل الليبيين في تشاد أو من قِبَل عدد لا يعد ولا يحصى من البلدان المشتبكة في صراع مسلح والمسيطرة على الأراضي . أو لماذا لم تكن تلك المسألة مقبولة - بحكم الواقع أو بطريقة أخرى - لدى مصر عندما حكمت قطاع غزة زهاء ٢٠ عاما ، أو من قِبَل الأردن عندما حكمت يهودا والسامرة لنفس الفترة ؟ لماذا لا نسمع عن ذلك ؟ وإذا كانت اتفاقية جنيف الرابعة تُطبّق بصورة آلية ، فلماذا تُطبّق بصورة آلية على إسرائيل وعلى إسرائيل وحدها دون سواها ؟ أود أن أقر ، إذا أراد أعضاء المجلس إلقاء نظرة على تاريخ الصراعات منذ اعتماد اتفاقية جنيف الرابعة ، أعتقد أنهم سيجدون أحوالا كثيرة طبقت فيها تلك الاتفاقية . والحقيقة أنهم لا يفعلون ذلك ، ولا يبدو أن أحدا هنا يفعل ذلك ، أعتقد أن تلك الحقيقة تشكل في سلامة ذلك الطلب من إسرائيل .

لذلك فإن الحالة السائدة بالفعل هي تقريبا التالية : إن إسرائيل تسعى إلى استتباب الهدوء في المناطق الخاضعة لسيطرتها . وذلك هو من حقها بموجب القانون الدولي . واسمحوا لي أن أضيف ، لدى اختتام هذا الجزء من بياني ، أنه في الأيام الثمانية الماضية حدث انخفاض حاد في الاضطرابات . وفي الواقع لم تحدث أعمال شغب حقيقية ؛ بل كانت هناك أحداث متفرقة ؛ ويسعدني أن أقول إنه لم تحدث وفيات على الإطلاق .

وأود الآن أن أنتقل إلى الجانب الثاني من هذه المناقشة - أو ما ينبغي أن يكون الجانب الثاني من هذه المناقشة - وهو البحث عن حل أوسع لهذا الصراع . وبوسعي أن أضيف أن هذا الحل لا يمكن تحقيقه في ظل العنف والتهديدات أو تحت وابل من قنابل

المولوتوف . نعتقد أن هناك عنصرين لهذا الحل . الأول اقتصادي واجتماعي ، والثاني سياسي .

اسمحوا لي أولا أن أقول بضع كلمات عن التحسينات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية . أعتقد أنه من الصحيح أنها لا تنطبق على الحلول السياسية وينبغي الشروع فيها بصورة مستقلة . ونعتقد أننا قد فعلنا ذلك بالضبط . وقد تعاوننا مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وغيرها من الوكالات الإنمائية ، وقد قمنا أنفسنا بفعل الكثير ، خلافا لما قيل في هذه القاعة ، للمساعدة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وعندما أسمع حديثا عن التمييز الاقتصادي وكل الأمراض التي ابتلي بها السكان هناك فإنني أحاول أن اتصو ذلك بزيادة الدخل الفردي في الأراضي بواقع أربعة أضعاف . وحيث أن بوسع الممثلين أن يتحققوا من ذلك وكما تؤكد ذلك هيئات البحث التابعة للأمم المتحدة فإن هذه أعلى زيادة في متوسط دخل الفرد في فترة ما بعد الحرب . إن سكان يهودا والسامرة وقطاع غزة قد تمتعوا بأكبر قدر من النمو الاقتصادي على وجه البسيطة في فترة نصف القرن الأخيرة . وبالطبع ، فقد اقترن ذلك بالعديد من التحسينات ، مثل خفض معدل وفيات الأطفال بنسبة النصف في قطاع غزة والزيادة الهائلة في القراءة والكتابة والزيادة الهائلة في الزراعة . اسمحوا لي أن أعطي الأعضاء فكرة : في عام ١٩٦٧ كان قطاع غزة يمدّر ٣٠ ٠٠٠ طن من الخضروات ، بينما في عام ١٩٨٧ صدر ١٣٠ ٠٠٠ طن - وهذا يطلعكم على شيء ملموس .

وسوف نستمر في القيام بهذا ، ونشجع على المعونة الدولية الإضافية والمساعدة المقدمة من الحكومات الخارجية المهمة بصورة مخلصة . بيد أن لدينا شرطا واحدا ، ألا وهو أن يتم مسبقا تنسيق تلك المساعدة معنا ، وهو أيضا حق بموجب القانون الدولي .

بيد أنني أعتقد أن المسألة الأوسع على الصعيد الاقتصادي هي ماذا نفعل حيال مخيمات اللاجئين الحقيقية . ولا يوجد الكثير منها في يهودا والسامرة لكن يوجد نحو

عدة مئات الآلاف من الناس في غزة . إنها ليست مشكلة كبيرة ؛ ويمكن حلها ؛ إنها تقريباً بحجم بلدة متوسطة الحجم من اللاجئين ينبغي تسويتها . ولا يوجد هناك شيء أرى أنه يحول دون تأهيل هؤلاء اللاجئين كما أننا نسعى إلى إيجاد حل سياسي . إن الجميع يعرف أنه في الأربعين سنة الأخيرة تم إعادة توطين ٥٠ مليون لاجئ دون مشاكل - وفي الواقع إن الكثير غيرهم في هذا البلد - دون أي مشكلة . إننا أنفسنا قد استوعبنا ٧٠٠ ٠٠٠ لاجئ يهودي من الأراضي العربية . وقد فعلنا ذلك دون أرض ، ودون دولارات بترولية ، ودون أي شيء . لقد فعلنا ذلك وحسبنا المشكلة . ومع ذلك فإن هذه المشكلة لا تزال قائمة . وبيت القصيد هو : لماذا هي مستمرة ؟ يوجد هنا ناس سوف يقولون : "حسناً ، هذه ليست مشكلة لاجئين ؛ إنها مشكلة سياسية" حسناً ، إننا نقر ذلك . بيد أن هناك من يقولون إنهم يريدون أن يضمنوا أن تظل تلك المشكلة السياسية عقبة في طريق تحقيق الحل السياسي .

وحقيقة الأمر أننا منذ عام ١٩٧٠ فعلنا ما يلي : لقد قلنا إن أي لاجئ عربي يريد أن يخرج من المخيمات بوسعه أن يحصل على قطعة من الأرض خارج المخيمات ، وبوسعه أن يبني بيته ويمكنه أن يمتلك قطعة أرض وأن بوسعنا أن نقدم له المساعدة . وقد وضعنا جميع الهياكل الأساسية . وقد زدنا الكهرباء . وعملنا على شق الطرق ومددنا المجاري وفتحنا العيادات الصحية والمتاجر العامة الكبيرة "السوبر ماركت" وقد استفاد من العرض ١٠ ٠٠٠ أسرة - وأن ١٠ ٠٠٠ أسرة تمثل الكثير من الناس لأن كل أسرة تضم عدداً كبيراً من الأطفال . وإن هذا المشروع ، الذي مثل أول مسعى صادق منذ بدايات هذه المشكلة في عام ١٩٤٨ - لأن مصر لم تفعل هذا عندما كانت تسيطر على المنطقة - قد قوبل بوابل من الهجمات الحادة والتهديدات والتخويف من قبل منظمة التحرير الفلسطينية وغالبية العالم العربي .

في الحقيقة عليّ أن أقول ، إنه قوبل بمعارضة قوية جدا من هذا الهيئة . إذ أصدرت الامم المتحدة قرارا يقول : "إن الجمعية العامة تكرر بقوة مطالبتها لاسرائيل بالتوقف عن نقل وإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة وأن تتوقف عن تدمير ديارهم" .

حسنا ، إن هذا لن يجدي فتيلة . وإنني أعتقد أن المحاولات المتعمدة لعرقلة إعادة التاهيل تقف في طريق الحل السياسي . فهي قد تكون مستقلة لكنها متملة ببعضها . ونحن نقترح أن نستمر في هذا الجهد . إننا لا نستطيع أن نتحمل العبء المالي وحدنا ؛ فهذه المهمة بالنسبة لبلد صغير كاسرائيل مهمة كبيرة للغاية . لكن إذا كان هناك حسن نية في هذا المنعطف ، لمواجهة الجزء الاول من المشكلة وهو الجزء الاجتماعي والاقتصادي منها ، فإن اسرائيل على أهبة الاستعداد للتعاون مع أية محاولة حقيقية لإعادة التاهيل هذه .

أما فيما يتعلق بالمشكلة الثانية ، الحل السياسي ، فإننا نتفق تماما على الحاجة الى إيجاد حل سياسي . وقد دأبنا على الحث عليه على مدى أربعين عاما تقريبا . وآمل بإسبادة الامين العام ألاّ تستاء مما أقول - لكننا لم نكن في حاجة الى قراءة تقريركم كي ندعو الى هذا الحل . فقد دعونا اليه مرة في عام ١٩٤٨ ، ثم مرة أخرى في عام ١٩٦٨ ، ومرة ثالثة في عام ١٩٧٨ أثناء اجتماعات كامب ديفيد ، وندعو اليه الآن في عام ١٩٨٨ . ونؤكد على أن هذه الدعوة المستمرة سبقت عام ١٩٦٧ ، لأن التاريخ لم يبدأ في هذه السنة . فالتاريخ لم يبدأ آنذاك وكذلك الصراع أيضا . لقد جئنا في المقام الاول ، الى تلك المناطق لأنها استخدمت - كما يعرف كل فرد هنا - كمناطق انطلاق لتدميرنا . وقد فشلت تلك المحاولة . وبالتالي سيطرنا على تلك الاراضي وأعلننا على الفور عن استعدادنا للدخول فورا في المفاوضات .

وبعد اخفاق العرب الرافضين في الحرب ، وفشلهم في الإرهاب ، في جميع وسائل العنف المتاحة لهم ، يسعون الى استراتيجية جديدة يمكن أن يطلق عليها استراتيجية

الغرض لانك إذا ما ولّيت الغرض وولّيت هذا الواجب من الانتقادات المنحازة ، فربما - مجرد ربما - أدى هذا الى الضغط على اسرائيل حتى تخلي المناطق واحدة بعد الاخرى . لكنها بطبيعة الحال لن تفعل ذلك . إذ لا يمكننا في اسرائيل القيام بذلك لانه ليس طريقا الى السلم بل الى الكارثة . وإنني أعتقد أن أولئك الذين ينخرطون في استراتيجية الغرض يعتمدون على ضعف ذاكرة العالم وهم بالتاكيد يعتمدون على الذاكرة الانتقائية للغاية لبعض أعضاء هذا الجهاز .

إن مشكلة إجراء مفاوضات سياسية لا تتعلق بتظلمات محددة يجب حلها . وكما قلت ، إن مختلف المشاكل التي يجب التفاوض بشأنها ، بما فيها مشكلة اللاجئين ، مشاكل صعبة ولكنها ليست مستعصية على الحل أو التوفيق . إن المعارضة الرئيسية والعقبة الأساسية للشروع في تلك المفاوضات ليست التظلمات بل إنها مظلمة واحدة ظاهرة تتعلق بالوجود ، ويؤسفني أن أقول ذلك - إنها مظلمة في معظم العالم العربي تتعلق بوجود اسرائيل ذاته أيما كانت حدودها أو شكلها أو هيئتها .

لقد حققنا طفرة واحدة في تاريخ الصراع العربي الاسرائيلي الذي دام أربعين عاما ، وهي الطفرة التي أسفرت عن بداية السلم . تلك كانت مفاوضات كامب ديفيد ، مفاوضات مباشرة وجها لوجه نجم عنها السلم بين اسرائيل وأكبر بلد عربي مصر . ولا أعتقد أنه كان من قبيل المصادفة أنها كانت مفاوضات وجها لوجه . فالمفاوضات المباشرة وجها لوجه إنما تنطوي على شيء ما ، وما تنطوي عليه هو الاعتراف . فإذا ما رفضتم الجلوس مع شخص ما مباشرة وعلى مائدة المفاوضات للتفاوض معه كشريك متكافئ ، وإذا ما أصررتهم على إجراء المفاوضات عن طريق كل أنواع الاطراف الثالثة والرابعة ، وإذا ما كنتم في حاجة الى وجود كل أنواع الهياكل التي تشبه هذا النوع من التفاوض فإن ما تقولونه هو "إننا لا نعترف بكم حقاً" . والاعتراف هو بداية التفاوض وبداية السلم .

وإنني أعتقد أن الطريق الى كامب ديفيد بل والطريق الى السلم قد فُتح عندما نزل السادات من الطائرة التي أقلته ، لانه قال "ها أنا ، وإنني على استعداد

للتفاوض ، ولإجراء مفاوضات معبة ، مفاوضات معقدة ولكنني على استعداد . وإنني أتخذ الخطوة الأولى . وأعترف بحقيقة اسرائيل وبحق اسرائيل في السلام وبرغبة اسرائيل الحقيقية في السلم ، والآن فلنتفاوض إذن" . وقد أدى هذا الى السلم لأنه هو الطريق الوحيد الذي يمكن أن يفضي الى السلم . وأعتقد أن بوسعنا أن ننطلق من نقطة البداية هذه لأننا نعرض على أي عربي يهتم حقيقة بالتعايش والمصالحة ، أن يستمر في تلك العملية كما توخيت في اتفاقات كامب ديفيد . ونحن نعرض لإنهاء الحكم العسكري ، ونعرض الحكم الذاتي كخطوة انتقالية ، ونعرض المفاوضات وإطارا للمفاوضات ، كل هذا قبل بدء المفاوضات ، فإذا كان هناك شركاء حقيقيين ممن يهتمون بقبول هذا العرض فكل ما عليهم هو أن يقولوا "نعم" .

وكون أن معظم العالم العربي رفض هذا العرض وأدان كامب ديفيد وقال "لا" ، ويقول "لا" اليوم ، هو حقيقة حزينة ومحنة ، لكنها لا تشير الدهشة .

لكن النقطة التي أود أن أتناولها هي حقيقة أن هذه الهيئة "الأمم المتحدة" قد انضمت الى ذلك الرفض ، فهي التي أصدرت قرارا لايزال قائما ويدين كامب ديفيد . فعندما يكون بوسعكم إدانة كامب ديفيد ، وعندما تقوموا بإدانة المفاوضات المباشرة ، فإنكم عندئذ تدينون الاعتراف بل وتدينون السلم . إن السؤال هو : هل يمكننا أن نمضي قدما على هذا الأساس ؟

وبينما نتحدث يجري خارج هذه القاعة بذل جهود جادة لمحاولة البدء في مفاوضات من النوع الذي أشرت اليه توا ، أي محاولة البدء في مفاوضات بروح كامب ديفيد وبروح قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وأعتقد أنه يجدر بمجلس الأمن ، بدلا من عرقلة هذه الجهود والسعي الى الانحراف بها عن مسارها من خلال الإملاء أو التدخل ، أن يقوم بشيء مختلف ، بشيء ثوري ، إذ أن عليه أن يشجع تلك الجهود ويعززها ، ويتعين عليه أن يتراجع ويقول "انطلقوا انكم تحظون بمباركتنا ومداقتنا ودعمنا ، انطلقوا والتقوا وجها لوجه وناقشوا طريق السلم بل وحققوا السلم" .

وإذا ما حدث هذا ، فإنه سيمثل طفرة حقيقية في تاريخ الشرق الأوسط وفي تاريخ

هذا الجهاز .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل

السودان . أدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس وأن يدلي ببيانه .

السيد آدم (السودان) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي وأنا أخطب

مجلسكم الموقر لأول مرة وخلال توليكم لرئاسته عبر شهر كانون الثاني/يناير الحالي ؛

أن أتقدم اليكم بالتهنئة الحارة لما بذلتم من جهد مقدّر . إن السودان وبلادكم

المديقة يتمتعان بعلاقات طيبة رسمية وشعبية وثقافية عبر السنين ولا بد لها أن تزدهر

وتنمو . وأجده من الواجب أيضا أن أتقدم لسلغكم سعادة السفير بيلونوغوف بالتهنئة

أيضا لما بذله من جهود هي مكان تقديرنا عند توليه لرئاسة المجلس خلال شهر كانون

الأول/ديسمبر المنصرم عندما عقد المجلس اجتماعات متواصلة لبحث الوضع في منطقة

الشرق الأوسط وفي الأراضي العربية المحتلة على وجه الخصوص .

تردد في كثير من أجهزة الاعلام وفي بعض الدوائر الرسمية أن الانتفاضة التي شهدتها الاراضي العربية المحتلة في بداية شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي ، والتي تستمر حتى الآن ، كانت مفاجأة غير متوقعة ، خاصة لما تميّزت به من عنفوان وتجدد ، ولكونها قد اعتمدت في قوامها الاساسي على الشباب في العشرين أو دونها . ونرى أن انتفاضة سكان قطاع غزة والضفة الغربية تمثل هزة عنيقة للرأي العالمي الدولي والذي نسي المأساة الفلسطينية أو كاد . إننا نشهد اليوم حدثا فريدا يجسد رفض شعب بأكمله للاحتلال وللעنف ولكل السياسات التي تحرمه حقه المشروع في تقرير المصير ، وفي مناهضة الاحتلال الاجنبي ، وفي التمتع بحقوقه الاقتصادية والاجتماعية والانسانية . لا مفاجأة ، وانما غفلة تعاملت مع هذه القضية الغائقة الحساسة بالاستخفاف وقصر النظر . غفلة أدخلت قضية شعب بأكمله في محاور الاستقطاب السياسي ودوائر الاحلاف الاستراتيجية والسياسية . ونحصد اليوم ثمار هذه المفاجأة ، غطرسة اسرائيل ، الدولة المحتلة ، ورفضها الاعتراف بحقيقة احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة ، وممارساتها لسياسات الاستيطان والضم والقضم ، دون أن نعرف لها حدودا جغرافية تقف عندها ، ودون أن ندرك المدى الذي تتوقف عنده في اطار إذلالها لابناء الشعب الفلسطيني وتشريدتهم وحرمانهم من كافة حقوقهم المشروعة كبشر ينتمون للأسرة الدولية .

واذا جاز لنا أن نخرج بحقيقة واحدة تجسّم مغزى صادقا لهذه الانتفاضة فهي لا تعدو عن التسليم والتقرير بأن أي حل عادل وشامل ودائم في منطقة الشرق الاوسط لا يمكن تحقيقه إلا عبر التسليم التام بمنح الشعب الفلسطيني حقه كاملا في تقرير المصير وفي اقامة دولة مستقلة وذات سيادة . إنه جوهر القضية الذي لا بد من التعامل معه بكل المسؤولية التي تفرضها طبيعة الوضع المتفجر في المنطقة الذي يهدد السلم والامن الدوليين .

يقول أبا اييان ، وزير خارجية اسرائيل السابق ، في مقال له حول تقسيم

فلسطين :

"ليست هناك دقيقة واحدة على مسار اليوم يشعر فيها السكان الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة ، البالغ عددهم مليون ونصف ، بانتماء مشترك أو مشاركتهم الولاءات أو الاحلام مع اليهود القاطنين في مناطق السيادة الاقليمية" .

ويذكر ضمن مقالته هذه :

"ان حركة الاستيطان التي كانت تهدف الى تغيير الميزان الديموغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة ، هي حركة فاشلة لا يمكن احياء فرصها بالنجاح" .
ويذكر في موضع آخر :

"إن الحكم الاسرائيلي الدائم على أرض اسرائيل غير المجزأة ، وعلى شعب أجنبي [حسب قوله] ، محروم من حقوقه السياسية ، ميثوه طبيعة اسرائيل ، ويفسد مفاهيمها ويقوّض خصوصيتها اليهودية ، ويجرد شبابها من انسانيته ، ويضعف علاقاتها الدولية ، ويحوّل الحرب القادمة من مجرد احتمال الى أمر شبه مؤكد" .

ولا حاجة بي للتعليق هنا .

وكتب مجموعة من طلاب المدارس العليا اليهود في اسرائيل خطابا لاسحق رابين وزير الدفاع بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، فيما يلي نصه :

(تكلم بالانكليزية)

"عزيزنا السيد وزير الدفاع :

"نحن ، الشباب الاسرائيليين الذين أوشكوا على الالتحاق بالجيش ، نعتبر الحكم الاسرائيلي على الاراضي المحتلة عقبة في طريق السلم وخطرا على مستقبل الديمقراطية ومستقبل المجتمع الاسرائيلي . لقد ولدنا جميعا في ظل حقيقة تحول قوات الدفاع الاسرائيلية من جيش دفاع الى جيش احتلال وقمع .

"اننا نعتبر الخدمة في قوات الدفاع الاسرائيلية مسألة ذات أهمية حيوية . وبالتالي ، فإننا ندعوكم ، السيد وزير الدفاع ، الى السماح لنا بتأدية خدمتنا العسكرية داخل إطار 'الشريط الاخضر' والا تطلبوا الينا

الاشتراك في أعمال الاحتلال والقمع في الأراضي . لن نستطيع أن نشارك في مثل هذه الأعمال ، التي تتناقض مع ما يمليه علينا ضميرنا .

"وإذا أمرنا بالاشتراك في أعمال القمع ، لن يكون أمامنا خيار سوى الرفض" .

(واصل كلمته بالعربية)

ولا أجد في نفسي حاجة أيضا ، احتراماً لقيمة الوقت بالنسبة لهذا المجلس المؤقت ، أن أردد ما نشرته الصحافة العالمية وما تناقلته من أخبار حول هذه الانتفاضة العملاقة وتعامل سلطات الاحتلال الاسرائيلي للانسانى معها . غير أنه من الضروري الإشارة العابرة الى التوتر الذي لحق بالرأى العام الاسرائيلي نفسه حيالها سواء كان ذلك داخل اسرائيل أو خارجها .

ولما تقدّم ، فإن المجلس يجتمع اليوم للنظر في تقرير السيد الامين العام استجابة لقرار مجلس الامن ٦٠٥ (١٩٨٧) والذي تمخض عن زيارة مبعوثه الخاص السيد غولدنج للمنطقة . واذا كان السيد سفير المملكة الاردنية الهاشمية الشقيقة قد عالج بالامس محتويات التقرير نيابة عن المجموعة العربية فإنه لا يسعنا إلا الإشادة بالسيد الامين العام على جهوده ، ولما أبداه من حزم وموضوعية وهو يقيّم الوضع في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل وأثناء الانتفاضة الفلسطينية الجارية هناك .

ولا بد لنا ، ومن باب الاستعراض الموجز ، أن نركّز هنا على بعض الدلالات والنتائج التي يخرج بها من يطلع على التقرير . فهو يؤكد رفض اسرائيل الصريح لقرار مجلس الامن رقم ٦٠٥ (١٩٨٧) وللقرارات السابقة وعدم استعدادها للدخول في أية تسوية دولية مستقبلا . كما أن رفضها لانطباق اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ على الأراضي العربية المحتلة يؤكد المسؤولية المباشرة لكافة الاطراف السيادية في الاتفاقية المذكورة على حمل اسرائيل على احترامها والتقيد التام بنصوصها . إنه ليس من العدل أن يترك المجتمع الدولي لاسرائيل تفسير هذه الاتفاقية حسب مزاجها ومصلحتها الذاتية . وان مثل ذلك يمكن أن يرقى الى درجة التفاوض وبالتالي تكريس الاحتلال .

إن سلامة وحماية سكان الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل قد أصبح أولوية لا بد للأسرة الدولية وكافة مؤسسات الأمم المتحدة أن تنظر فيها بكل الجدية وأن تقدم الحلول العملية المناسبة بما في ذلك الاستفادة القصوى من امكانيات لجنة الطليب الأحمر الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة .

إن تحسين أوضاع سكان الاراضي العربية المحتلة ، على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، قد أصبح أمراً لا بد من الالتفات اليه حتى في ظروف الاحتلال الراهنة .

وفضلاً عن ذلك كله فإننا نخرج بحقيقة جوهرية ساطعة ، وهي أن الصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط منذ قيام دولة اسرائيل ، اضافة الى ما تسببه نزعات اسرائيل العسكرية واتباعها لسياسات الضم والامتيطان ، هو صراع سياسي في المقام الأول يحتم مشاركة كافة أعضاء الأسرة الدولية في ايجاد السبل الكفيلة بتسويته ، ولعل على رأسهم مجلسكم الموقر الذي يؤهله تكوينه وما لديه من سلطات وآليات من القيام بهذه المهمة على خير وجه .

ومن ثم فإن الدعوة الى قيام مؤتمر دولي لحل النزاع العربي الاسرائيلي لا بد لها أن تتجسد في اطار هذه المنظمة وتحت مظلتها على أن تشمل الاطراف المعنية بالنزاع بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني . اننا لا نتوقع سلاما عادلا وشاملا ودائما في هذه المنطقة الحساسة من العالم دون التسليم بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة بعد انسحاب اسرائيل من كافة الاراضي العربية التي احتلتها منذ حرب ١٩٦٧ . اننا بدون ذلك نتوقع المزيد والمزيد من الرفض العربي والفلسطيني والمزيد أيضا من التوتر وزعزعة الاستقرار على المعنيين الاقليمي والدولي .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل السودان على الكلمات الطيبة التي وجهها الي . المتكلم التالي هو ممثل ماليزيا . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والقاء كلمته .

السيد يوسف (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أعبر عن تقديري لكم ولأعضاء المجلس الآخرين لتفضلكم بتلبية طلبي للاشتراك في هذه المناقشة . وانه ليرضينا ، بوجه خاص ، أن نفعل ذلك في وقت تتولون فيه ، باعتباركم دبلوماسيا ذا مقدرة فذة ، رئاسة مداوات المجلس . وانني أهنيكم على التميز الذي خلعتموه على هذا المنصب السامي .

وأود أيضا أن أهنيء سلفكم الممثل الدائم لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على نجاحه في رئاسة المجلس في الشهر الماضي .

في خلال الاسابيع الماضية ردت اسرائيل على الانتفاضة التلقائية الفلسطينية الواسعة في غزة والضفة الغربية بوحشية وامتهان لكرامة الانسان ضد الرجال والنساء والاطفال . وقد مات الكثيرون ، وشوه الكثيرون ، وضربوا بوحشية ، واحتجز المئات ، وأبعد الكثيرون من وطنهم .

وقد حمل الموقف مجلس الامن على اتخاذ قراره ٦٠٥ (١٩٨٧) الذي تضمن رجاء الى الامين العام ليقدم تقريراً . ويشكل التقرير ، وهو محور مداوات المجلس الحالية ، ادانة واضحة لقمع اسرائيل الوحشي للفلسطينيين في الاراضي المحتلة .

ويود وفد بلادي أن يسجل ثناءه الجم للأمين العام على تقريره . كما أود أن أعرب عن اعجابي للسيد مراك غولدنج وكيل الأمين العام ، الذي قدم في تقريره صورة جلية للأحداث تجلت في تقرير الأمين العام على الرغم من الظروف الصعبة التي فرضتها عليه السلطات الاسرائيلية .

ويغفل التقرير المعاناة التي تحملها السكان الفلسطينيين . فقد أطلقت تل أبيب ، تبريرا لاجراءاتها تحت اسم "اعادة النظام" قواتها للقتل الجرافي ، وارتكاب العنف ، وضرب المارة الابرياء . وفرض حظر تجول مستمر ليل نهار ، وحيل بين الفلسطينيين وبين الطعام والامدادات الطبية ، وقد خلم السيد غولدنج الى "أن قلق المجتمع الدولي ازاء الحالة في الاراضي المحتلة له ما يبرره تماما" .

لن أتوسع في تفصيل هذه النقطة أكثر من ذلك ، فمناظر هذه الاحداث قد ظهرت على شاشات التلفزيون المرة بعد المرة .

وتؤمن ماليزيا من كل قلبها بأن التسوية السياسية الشاملة ستحقق في النهاية العدل للشعب الفلسطيني ، وانهاء الازمة التي خيمت على سماء الشرق الاوسط منذ عام ١٩٤٨ . ومن واجب الأمين العام الحارس على السلم والاستقرار الدوليين أن يحقق هذا الهدف .

وعلى الرغم من أن اسرائيل من بين الموقعين على اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، والتي ألزمت الجمعية العامة ومجلس الأمن تطبيقها بصفة مستمرة ، فانها ترفض الامتثال لاحكامها . ويدعو وفدي اسرائيل أن تمتثل بشكل قطعي لاحكام الاتفاقية ، فان لموقعي الاتفاقية الحق والواجب الاخلاقيين بأن يضمنوا أن ترقى اسرائيل الى مستوى التزامها . ويلزم على مجلس الأمن ، أيضا ، أن يتخذ الخطوات المناسبة ليضمن امتثال اسرائيل للاتفاقية .

وبينما تظهر فظائع اسرائيل على شاشات التلفزيون فلا ننسى أنها تلحق ببشر ، بالفلسطينيين الذين حرموا من حقوقهم الانسانية الاساسية لفترة طويلة جدا .

اننا نسمع احتجاجات كثيرة باسم الديمقراطية والحرية ، وحقوق الانسان ، وغيرها من المبادئ السامية . ماذا تم فعله في الواقع - عدا هذه الاحتجاجات - لضمان حماية حقوق الشعب الفلسطيني الذي يعيش في ظل الاحتلال الاسرائيلي ؟

ويقدر وفد بلادي تقديرا كاملا لملاحظات الامين العام في تقريره عن المصاعب المتعلقة باقتراح وزع قوات الأمم المتحدة في الأراضي المحتلة لتوفير "الوقاية البدنية" للفلسطينيين . مع ذلك فان عدم فعل شيء لمواجهة تحدي اسرائيل السافر هو تشجيع لاعمال اسرائيل . يجب على اسرائيل أن تنصاع لالتزاماتها بمقتضى القانون الدولي . واذا رفضت اسرائيل أصبح لضحاياها الحق في الحصول على حماية هذا المجلس ، بكل الوسائل المتاحة له .

ولأننا لسنا من الدول الاعضاء في مجلس الأمن ، فان وفد بلادي كان يتردد في طلب الاذن بالتكلم أمام المجلس . ولم نفعل هذا في هذه المناسبة إلا لأن الحالة الراهنة في الأراضي المحتلة قد وصلت مرة أخرى الى هذه المرحلة الحرجة ، بل الى اتجاه حرج جديد . فقد أشار هذا الموقف فينا مشاعر المهانة لممارسات اسرائيل الطائشة الغظيمة ضد المدنيين الفلسطينيين . وأن منظر تعرض المصلين ، رجالا ونساء وأطفالا ، في واحد من أقدس الأماكن الاسلامية المقدمة الى الضرب ، مؤذ بوجه خاص . فعندما يواجه شعب حرم كثيرا وطويلا ظالميه بالحجارة فقط ، فهذا لدليل على احباطه وروحه التي لا تقهر معا . فلا ننس أن على الأمم المتحدة ، وبخاصة هذا المجلس ، مسؤولية خاصة تجاه الشعب الفلسطيني ، وهي مسؤولية لم يوف بها بعد .

والمأمول أن يأخذ المجلس في حسابه بحكمته الجماعية توصيات الامين العام ، وأن يتخذ الاجراءات لضمان أمن وحماية المدنيين الفلسطينيين تحت الاحتلال الاسرائيلي ، وما هو أكثر أهمية أنه متى تم الاتفاق على هذه الاجراءات وجب على اسرائيل الامتنثال لها باعتبارها السلطة المحتلة .

ومن الحتمي أيضا أن يتخذ المجلس خطوات ملموسة ومحددة لعقد مؤتمر دولي تشارك فيه كل الاطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني . إن توافق الآراء الدولي العريض يتجلى في التأييد الثابت للتسوية الشاملة الدائمة .

إن السلم الدائم في هذه المنطقة المضطربة من زمن طويل لا يمكن أن يتأتى بقوة السلاح . فالقوة العسكرية يمكنها أن تقتل ، يمكنها أن تشوّه وأن تدمر ، ولكنها لا تستطيع أن تأتي بالسلم ، وبخامة السلم الدائم ، ناهيك عن السلم في حالة الشعب الفلسطيني الذي على الرغم من وحشية القوة الاسرائيلية التي يطلق لها العنان ضده بصورة منتظمة ، ما زال يصر على حقوقه بوصفه شعبا له هوية متميزة وحق مشروع في وطنه . ولا يمكن للسلم أيضا أن يتأتى بإصرار إسرائيل بالقوة على التثبيت بالأراضي العربية المحتلة . لقد أظهرت الأسابيع الأخيرة بصورة جلية أن تلك الاستراتيجية تؤدي إلى تفسخ السلم سريعا في المنطقة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل ماليزيا على

الكلمات الطيبة التي ذكرها عني .

المتكلم التالي ممثل قطر . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء

ببيانه .

السيد الكواري (قطر) : سيدي الرئيس ، يسرني في البداية أن أهنيكم

على رئاستكم للمجلس هذا الشهر . وبما أننا في الايام الأخيرة منه ، فيسرني أن أشيد بالطريقة الممتازة التي تديرون بها مداوات المجلس ، كما أشيد بخبرتكم ودرايتكم بمواضيع البحث المشاركة .

كما يسرني أن أشكر مغير الاتحاد السوفياتي على رئاسته المجلس في الشهر

الماضي ، وعلى الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس .

الموضوع الذي يجتمع المجلس لمناقشته في الوقت الحاضر على جانب كبير من

الخطورة . وأكاد أقول انه من الاجتماعات التاريخية إذا تحققت الإرادة السياسية لدى

الاعضاء الكرام في أن يكون كذلك .

يجتمع المجلس وأمامه وثيقة على جانب كبير من الأهمية ، وهي تقرير الأمين العام حول الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

والتقرير ذو شقين : الأول يتعلق بدراسة الحالة في الأراضي المحتلة على الطبيعة ، والثاني استكشاف الطرق والوسائل الضامنة لسلامة وحماية السكان الفلسطينيين في تلك الأراضي .

واسمحوا لي قبل أن أشير إلى ملاحظات وفدي حول هذا التقرير ، أن أشيد بدور الأمين العام ، وأن أشكره ومعاونيه السيد غولدنج على جهودهما التي وفرت لنا هذا التقرير الذي سيساعدنا في استكشاف الحقيقة بما يمهّد الطريق لتحقيق الهدفين المنشودين المتمثلين في حماية السكان الفلسطينيين وتحقيق السلام العادل والشامل .

دعوني في البداية أسرد ملاحظات وفدي على هذا التقرير :

أولا : أنه تقرير ممتاز إذا وضعنا في الاعتبار قصر المدة المتاحة لوكيل الأمين العام ، والقيود التي فرضت على تحرّكه ، حيث أكدت الفقرة السادسة من التقرير ما يلي :

"فخلال الزيارة كانت كل المخيمات تقريبا في قطاع غزة تحت حظر التجول أو أعلنت مناطق عسكرية مغلقة ، وحدث الشئ ذاته بالنسبة إلى كثير من المخيمات في الضفة الغربية" (S/19443 ، الفقرة ٦) .

ترى أين يكون الفلسطينيون الذين يمكن أن يلتقي بهم وكيل الأمين العام إن لم يكونوا في غزة وفي الضفة الغربية ؟ وما شاهدناه على شاشات التليفزيون من مضايقات لوكيل الأمين العام كاف ليعطينا صورة عن الظروف التي كان يعمل فيها .

ثانيا : إن المناضلين قد وجهوا رسالة واضحة لمجلسكم قبل أي جهة أخرى أكدوا فيها على أن المشكلة سياسية وفي حاجة إلى حل سياسي ، وأبدوا استيائهم لإخفاق الأمم المتحدة في تنفيذ عشرات القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن والجمعية العامة . وأكدوا أن تقاعس المجلس عن واجبه قد ولد في نفوسهم الاحباط .

ثالثا : إن أمامكم مسؤولية عاجلة أشار إليها الأمين العام في تقريره حين

قال :

"وتوصيتي الرئيسية ... أن يبذل المجتمع الدولي جهدا متضافرا لإقناع إسرائيل بقبول الانطباق القانوني لاتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي المحتلة" . (S/19443 ، الفقرة ٥١)

ويضيف الأمين العام :

"ومع ذلك فإنه مهما أكدنا فلن نوفى هذا الأمر أهميته وهو أن هذه الإجراءات التي يراد بها تعزيز وحماية الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة على قدر الحاجة إليها ، لن تنجح في إزالة أسباب الأحداث الفاجعة التي دعت إلى إصدار قرار مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) ، ولا في إعادة السلم إلى المنطقة . فقد كان عدم الاستقرار الذي شهدته الأسابيع الستة الماضية تعبيرا عن شعور سكان الأراضي المحتلة باليأس وفقدان الأمل ، وأكثر من نصفهم لم يعرفوا غير احتلال ينكر عليهم حقوقهم المشروعة" . (الفقرة ٥٢)

إن ما ورد من معلومات في تقرير الأمين العام ما هو إلا قطر من فيض . وتقارير اللجنة المكلفة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية ، وهي اللجنة التي تقدم تقريرا سنويا إلى الجمعية العامة ، حافلة بالمعلومات التي تؤكد أن هذه الممارسات الإسرائيلية البشعة ليست وليدة اليوم بل هي مستمرة منذ أن بدأ الاحتلال ، ولكن العالم للأسف لا يريد أن يسمع أو يرى الحقيقة . وما كان للعالم أن يسمع لولا أن أخذ الشعب الفلسطيني قضيتهم بيده ، وفتح صدره لرصاص العدو ، وأبدى استعداداته للتضحية بكل غال ونفيس .

يجمع المحللون على أن حالة اليأس ممن بيدهم الحل والربط ، وفي مقدمة هؤلاء مجلس الأمن ، هي التي دفعت الشعب الفلسطيني إلى أن يتحرك ويشور بكل الوسائل المتاحة لديه ، وهي وسائل محدودة لا تتخطى الاستعداد للتضحية والموت في سبيل العزة والكرامة والإيمان الذي لا يتزعزع بعدالة القضية .

مرة أخرى يضعكم شعب فلسطين بإرادته القوية واستعداده للغداء أمام مسؤولياتكم . فهل ستتحملون هذه المسؤولية ؟ وهل ستتحركون بما تقتضيه منكم ضائركم وإنسانيتكم وواجبكم تجاه مصداقية مجلس الأمن من محافظة على أمن العالم وسلامه وتطبيق المواثيق الدولية ومراعاة حقوق الإنسان ؟

ان المطلوب من هذا المجلس أمران : الأول ، حماية السكان المدنيين . وهل في الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان والقدس غير المدنيين ؟ وذلك بفرض المجلس ارادته بتطبيق المواثيق الدولية المسؤولة عن حماية السكان المدنيين الواقعين تحت الاحتلال . وتأتي في مقدمة هذه المواثيق اتفاقية جنيف الرابعة لحماية المدنيين وقت الحرب . ووفدي لا يعتقد أن نداء أو قراراً من المجلس بضرورة التمسك بهذا الاتفاق سيدفع اسرائيل الى الاستجابة . فأنتم تعرفون أكثر من غيركم سجل اسرائيل الحافل بالتنكر للارادة الدولية وضربها بقرارات الأمم المتحدة عرض الحائط . ان المطلوب هو التوصل الى ميكانيكية معينة تحقق للمجلس ضمان ومتابعة تنفيذ القرار الذي سيتخذه بهذا الشأن .

الأمر الثاني ، تحقيق حل سياسي عادل للقضية الفلسطينية . ولن يتأتى هذا الحل دون أخذ المبادئ التي يقرها ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها في الاعتبار . وأول هذه المبادئ حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني بقيادة ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية . وثاني هذه المبادئ هو انسحاب اسرائيل من كل الأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس الشريف . ولقد استقر رأي العالم على الوسيلة التي يمكن أن يتحقق بها هذا الحل السياسي العادل والدائم وهي عقد المؤتمر الدولي الذي تشارك فيه ، الى جانب الاعضاء الدائمين لمجلس الأمن ، جميع الأطراف المعنية بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ممثل الشعب الفلسطيني الشرعي والوحيد على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى .

ان مجلسكم الموقر يتحمل ما قد يترتب على التراخي والتأجيل سواء في عدم توفير الحماية للسكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة أو في عدم اقراره بالحقوق السياسية لهذا الشعب .

لقد أخذ الشعب الفلسطيني القضية بيده ، وبرهن للعالم استعدادة للتضحية ولمواجهة وسائل القمع والاضطهاد حتى يحقق أهدافه المشروعة . ان هناك حقائق جديدة فرضتها الانتفاضة العظيمة التي تشهدها أرض فلسطين وأبرز هذه الحقائق بروز جيل جديد

لا يعرف مشاعر الخوف من اسرائيل ، فقد فتح عينيه عليها كقوة احتلال وانتهاك لحقوق الانسان . هذا الجيل على استعداد أن يتحمل المسؤولية وأن يضحي في سبيل كرامته وتقرير مصيره .

ودعوني أسرد عليكم هذه القصة التي تواردها وكالات الأنباء والتي تدل على الروح الجديدة السائدة في فلسطين :

"أصاب الذهول قائد دورية عسكرية صهيونية راجلة في مخيم بلاطة للاجئين الفلسطينيين قرب مدينة نابلس في الضفة الغربية المحتلة عندما قذفهم طفل فلسطيني في السادسة من عمره بالحجارة . على الفور اعتقل جنود الدورية الصهيونية الطفل وسألوه عن أوعز اليه القيام بهذا العمل . فكان جوابه : انه أخي محمد . فاقتاد الجنود الطفل الى بيته ، وهناك سألوا والده عن ابنه محمد لانه مطلوب للاعتقال بتهمة التحريض على مقاومة الاحتلال . وهنا عقلت الدهشة السنة الجنود عندما أحضر الوالد ولده محمد الذي يبلغ من العمر ثلاث سنوات فقط" .

انه جيل جديد أكبرهم بالكاد ولد على حافة ٦٧ وكلهم فتحو أعينهم على جنود الاحتلال الصهيوني وعلى اغتصاب فلسطين . وكما يشكل هذا الجيل إخراجا للعدو الصهيوني المفتصب ، فانه يشكل إخراجا وتحديا لكم في هذا المجلس ويدعوكم لتحمل مسؤولياتكم . انه جيل على استعداد لاستعمال كل الوسائل المتاحة له وأولها الحجارة أول الاسلحة البدائية التي عرفها الانسان ليواجه بها الحيوان والحشرات السامة التي علمته كيف يجابه المخاطر بعد أن لسعته طويلا .

ان أطفال فلسطين هؤلاء أعادوا الاعتبار للارادة العربية ، وليس فقط للارادة الفلسطينية التي هي وحدها الطريق الوحيد لهزيمة العدو واعادة الحقوق ، خاصة في غياب المجتمع الدولي وتقايسه عن واجبه في تنفيذ قرارات المنظمة الدولية والمحافظة على المواثيق الدولية .

فهل يقبل مجلسكم التحدي ؟

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل قطر على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الي .

يرغب ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في الكلام ويسرني أن أعطيه الكلمة .

السيد ترزي (ممثل منظمة التحرير الفلسطينية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : بعد الانصات الى ممثل اسرائيل ، يتساءل المرء لماذا شار شعب غزة ؟ هل كانت الانتفاضة اعرابا عن الفرح ، عن السعادة ؟ ان الحقائق تدلنا على شيء آخر مختلف .

اولا ، ذكر السيد بنغينيسي بوضوح تام في احدى دراساته أن الحالة في غزة في ظل الاحتلال الاسرائيلي "تتجاوز العار" . وانني أعتقد أن هذا نفسه يعطينا أحد أسباب ثورة الشعب .

فضلا عن ذلك ، تشير الحقائق والأرقام الى أن انتاج الحمضيات في غزة ، الذي يعد الدعامة الأساسية ، قد انخفض الى حوالي ٦٥ في المائة مما كان عليه قبل عام ١٩٦٧ ، كما انخفض انتاج مصائد الاسماك الى حوالي ٢٠ في المائة مما كان عليه عام ١٩٦٧ . وبالإضافة الى هذا ، كانت هناك أسواق لمنتجات الحمضيات ، ولكن الدولة القائمة بالاحتلال تخلق مشاكل في هذا الشأن . وانني متأكد من أن اخوتنا في المجموعة الاقتصادية الأوروبية يدركون المشاكل التي يواجهونها في تسويق الحمضيات في الأسواق الأوروبية .

وهكذا ، فإن الحالة الاقتصادية لم تتحسن ، بكل ما في هذا من معنى . بل على العكس من ذلك ، لقد أصبحت بالغة السوء حتى أن عشرات الآلاف من الفلسطينيين من منطقة غزة يضطرون الى عبور الخط الأخضر كل يوم سعيا وراء العمل للبقاء على قيد الحياة . يقال لنا كثيرا عن المشاكل الكامنة . وفي هذا الصدد يذكر الأمين العام في تقريره ما يلي :

"وبدون استثناء قال الفلسطينيون الذين جرى سؤالهم انهم يرفضون

الاحتلال الاسرائيلي واشتكوا مرّ الشكوى من ممارسات قوات الامن الاسرائيلية

(وهو اصطلاح يشمل جيش الدفاع الاسرائيلي وشركة الحدود والشرطة المدنية ودوائر الامن العام ، المعروفة أيضا باسم "شين بيت") . وقيل انه ، بالاضافة الى الاساليب القاسية المستخدمة في مكافحة الشغب ، يعتبر العنف العشوائي والنزوي ضد الافراد امرا عاديا (مثل ضرب المتفرجين الاحداث الذين يتصادف تواجدهم في مكان حادث قذف بالحجارة أو ضرب مدرس أمام تلاميذه لرفضه وقف الدرس لازالة العوائق التي وضعها آخرون في الطريق في الخارج) . ومن المألوف بالمثل الشكوى (التي أبدت كذلك ضد المسؤولين في الادارة المدنية الاسرائيلية في الاراضي المحتلة) من معاملة الفلسطينيين باحتقار ولف يبيدو أنهما متعمدان بقصد اذلالهم والخط من كرامتهم كبشر" . (S/19443 ، الفقرة ١٣)

السببان المباشرين لهذه الانتفاضة المجيدة هما الحالة الاقتصادية السيئة ،
وامتهان وتشويه كرامة الافراد الذين يسمون فلسطينيين .

إن ما شهده العالم ، سواء في الصحافة أو الافلام أو التليفزيون ، لم يكن
مسرحة ولكن حقائق منقولة ، حتى أن عددا كبيرا من الحقائق أصبحت تخضع للرقابة من
جانب الاسرائيليين . ونحن نعرف أن السلطات الاسرائيلية تحظر على وسائط الاعلام
العالمية من نشر ما يجري هناك . فبالأمس على سبيل المثال ضرب فريق محطة
سي بي إس ، ولا نعرف على وجه الدقة ما أمكنه تصويره ولكن إذا كان أفراد الفريق قد
ضربوا فنحن نعرف على وجه الدقة ما الذي كانوا يتكلمون عنه .

أتمنى لو كان ذلك مجرد تمثيل وأنه كان يمكننا أن نستأجر بعض الممثلين .
وعندئذ كان يمكننا أن نستأجر شخصا مثل وودي الين الذي يقول لنا اليوم ، وأنا
أقتبس هنا من مقاله في صحيفة "نيويورك تايمز" :

"ولكن هل أقرأ الصحف بشكل صحيح ؟" إنه لا يصدق ذلك . "هل تمنع
الاعذية والامدادات الطبية لجعل مجتمع شائر غير مرتاح ؟ هل أطلقت رصاصات
حقيقية أولا للسيطرة على التجمعات ، وآلم تطلق الرصاصات المطاطية إلا
عندما اعترضت الولايات المتحدة ؟ هل نحن نتكلم عن الوحشية التي تفرها
الدولة وحتى عن التعذيب؟"

ثم يقول :

"ربما يكون الالتزام الذي يقع علينا جميعا ، نحن الذين نريد
اسرائيل أن تستمر في الوجود وأن تزدهر ، هو أن نتكلم ونستخدم كل وسيلة
للضغط المعنوي والمادي والسياسي ، لوقف هذا النهج العنيد" .
والآن أود أن أؤكد لودوي الين أن الامر يتجاوز القسوة التي تفرها الدولة ؛ إنه
ارهاب الدولة ضد الشعب . إنني أتفق معه تماما في أن هذا النهج عنيد وسيؤدي إلى
مزيد من الكوارث .

قيل لنا إن اسرائيل تعرض انهاء الحكم العسكري . ولكننا لم نسمعهم مطلقا
يقولون إنهم يذعنون ويقبلون تنفيذ قرار مجلس الأمن بالانسحاب من الأراضي المحتلة

في ١٩٦٧ . هناك فرق كبير بين انتهاء الحكم العسكري والانسحاب من الاراضي المحتلة .
وفوق ذلك يقال لنا إن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) هو الأساس . ولكن أليس الانسحاب جزءاً
لا يتجزأ من ذلك القرار ؟ لماذا يهربون من أن يقولوا إنهم يستعدون للانسحاب من
الاراضي المحتلة في ١٩٦٧ ؟

قيل لنا أيضاً إن الجمعية العامة ملامة لأنها أدانت اتفاقية كامب ديفيد ،
وهذا غير صحيح . لم تدن الجمعية العامة اتفاقية كامب ديفيد إلا فيما يتعلق
بإدعائهما تقرير مستقبل الشعب الفلسطيني . واعتقد أن الجمعية العامة ومجلس الأمن
وكل منظمة تدّين وأن كل فرد يدّين أي محاولة من جانب أي شخص لتقرير مستقبل الشعب
الفلسطيني ، لأن الشعب الفلسطيني وحده هو الذي يمكنه أن يقرر مستقبله . وعلى كل
فإن المادة الأولى من الميثاق تنص بوضوح على حق الشعوب في تقرير المصير .

وبالنسبة للقرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٢٨ (١٩٧٣) والمفاوضات ، فلا يمكنني أن
أقول إلا شيئاً واحداً . إذا كانت هناك حقا إرادة ، فقد نجحت الجمعية العامة بالفعل
في الحصول على التأييد التام والكامل للمجتمع الدولي لإجراء مفاوضات تحت إشراف
الأمم المتحدة وعلى أساس مبادئ واضحة - ولا أقول على أساس شروط مسبقة - من بينها
أولا وقبل شكل شيء عدم جواز اكتساب الاراضي ، ويترتب على ذلك بطبيعة الحال ضرورة
الانسحاب من تلك الاراضي ، وكذلك مبدأ أمن الدول داخل حدود معترف بها ، ولا يعرف أحد
ما هي حدود إسرائيل بالضبط . ولكن من ناحية المبدأ لا بد من الاعتراف بحق الشعب
الفلسطيني في تقرير المصير واحترام هذا الحق .

أعتقد أن الأمر الذي لم يتمكن مجلس الأمن من فعله حتى الآن هو الاتفاق على
الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وقبول هذا الحق ، وهو مبدأ وارد في
المادة الأولى من الميثاق . إن هذا الحق شرط لا غنى عنه للتحرك صوب السلم . لقد
كنّا نفضل أن يجتمع المجلس ليساعد الأمين العام في مساعيه لتحقيق هذا النهج السلمي
الشامل بدلا من التكلم طوال هذا الوقت ليوجه كل منا الاتهامات ضد الآخر وليدافع عن
موقفه حتى وإن كان موقفا خاطئا .

أشير أيضا الى المشاكل الكامنة في أي نوع من أنواع السلم . ووفقا لما ذكره انتوني لويس في صحيفة "نيويورك تايمز" فإن السيد شمعون بيريز وزير الخارجية ورئيس حزب العمل قال ما يلي :

"إنني مقتنع بأن مهمة جيلي ومهمتي شخصيا أن نسلّم للأجيال الشابة دولة متحررة من خطرين كبيرين . أحدهما أننا سنفقد الاغلبية من الناحية السكانية وبذلك لن نكون دولة يهودية . والخطر الثاني أننا سنفقد فرصة تحقيق السلم ونصبح دولة في حالة حرب لعدة سنوات مقبلة" .

إن فرصة تحقيق السلم قائمة ، وأطراف المفاوضات موجودة . واعتقد أن منظمة التحرير الفلسطينية أعلنت موقفها بوضوح تام : إننا نؤيد بالكامل الخطوط التوجيهية ، والمشاركين والاليات التي أقرتها الجمعية العامة في جهودها من أجل التوصل الى نهج شامل للسلم وللتزم بها . فما هي العقبة ؟ أيتعين عليّ أن أذكر أسماء ؟

هذه هي المبادئ التي ستوفر السلم للأجيال المقبلة . ولكن مرة أخرى ، من بين المشكلات الكامنة التي تواجه اسرائيل ، مشكلة خطيرة جدا . كيف يمكنهم أن يتناولوا القضية السكانية ؟ واعتقد أن هذه مشكلتهم . إننا نعيش في عصر ينبغي ألا يكون العامل السكاني فيه عاملا مؤثرا ، نعيش فيه جميعا بوصفنا بشرا وجزءا من الجنس البشري . فإذا كان العامل السكاني مشكلة فمن الصعب أن نعرف كيف نجد لها حلاً .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ليس هناك متكلمون آخرون لهذه الجلسة على قائمتي ، وكنت آمل كما يعرف أعضاء المجلس أن نتمكن من اختتام مناقشتنا الليلة . ولكن ذلك أمر غير ممكن . فلا تزال المناقشات مستمرة بشأن مشروع قرار محتمل واعتقد أنه من المهم أن تتاح الفرصة لمن يريدون المساهمة في ذلك .

وكما قلت بالأمس ، فإن الرئاسة ترحب بأي اقتراحات ، وهي تعمل كل ما في وسعها للتوصل الى صيغة تحظى بقبول المجلس برمته . ولهذا فإنني لن أتجاوز هذا الحد من المناقشة هذا المساء ، ومستأنف النظر في هذا البند غدا .

وأود أن أذكر المجلس بأننا سنجتمع غدا صباحا في الساعة ١٠/٣٠ في مشاورات غير رسمية لمناقشة تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) . بعد ذلك يمكن أن ننقل من المشاورات غير الرسمية بشأن ولاية اليونيفيل الى مناقشة الولاية في جلسة عادية لمجلس الأمن ، وتبعاً لذلك إما أن نستأنف هذه المناقشة غدا بعد مناقشة اليونيفيل مباشرة أو أن نعقد جلسة عصر غد .

هل لي أن أسأل أعضاء المجلس أن يسجلوا في مفكراتهم الساعة ١٠/٣٠ من يوم غد موعداً للمناقشة غير الرسمية ، تعقبها في الساعة ١١/٠٠ مناقشة رسمية حول اليونيفيل ؛ مع امكانية استئناف هذه المناقشة غدا قبل الغداء بشرط التوصل الى صيغة يمكن أن أطرحها على المجلس . وبخلاف ذلك سيتعين علينا أن نستأنف المناقشة عصر غد الساعة ١٥/٠٠ ، حيث يحدوني الأمل في اختتام هذه المناقشة بطريقة تكفل مواءمة المجلس وذلك بالاتفاق على مشروع قرار أو صيغة أخرى نؤيدها جميعاً . إذا لم أسمع اعتراضاً فسيقرر ذلك .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠